Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

استراتيجية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢١–٢٠٢٤

ترجمة عربية

استراتيجية السياسة الخارجية
٢٠٢٠–٢٠٢٣

↓

استراتيجية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٢١–٢٠٢٤

إنّ هذا التقرير الذي اعتمده المجلس الفدرالي في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠، هو استراتيجية المتابعة الجغرافية لاستراتيجية السياسة الخارجية لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، وفقا لهدفها رقم (٦,٣) الذي ينص على صياغة استراتيجية سويسرية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مقدمة

تهدف استراتيجية السياسة الخارجية للمجلس الفدرالي لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ إلى ضمان اتساق السياسة الخارجية. ويسعى المجلس الفدرالي عبر نهج الحكومة بأكملها إلى ضمان اتباع سياسة خارجية موحدة من قبل كل من الوزارات السبع ومكتب المستشارية الاتحادية والبعثات الدبلوماسية السويسرية المئة والسبعين الموجودة في العالم. فالاستراتيجية القائمة اليوم تلبي مطلب الشفافية والاتساق في إدارة شؤون الدولة.

بموجب دستورنا الاتحادي، فإن المجلس الفدرالي (أو المجلس الاتحادي) مسؤول عن السياسة الخارجية بمشاركة البرلمان والكانتونات. وإلى جانب الهيئات الحكومية الرسمية، تؤدي أيضًا دورًا فاعلًا كل من الجهات الفاعلة الاقتصادية في القطاع الخاص ومن الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، بدءًا بالمنظمات غير الحكومية وصولًا إلى الأحزاب السياسية. وبطبيعة الحال، يجوز للجهات الحكومية وغير الحكومية أن تتمتّع بآراء متباينة، إنما في الخارج يُنظَر إليها على أنها تمثل سويسرا أو باختصار، على أنها "سويسرا". ولذلك تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز النهج المشترك المعروف بـ *"سويسرا بأكملها" whole-of-Switzerland*.

يسرّني أن أعرض على حضرتكم أول الاستراتيجيات الجغرافية للمجلس الفدرالي المعلنة في استراتيجية السياسة الخارجية لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. وتعرض هذه الوثيقة مصالح سويسرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك قيم بلدنا التي نمثّلها على الساحة الدولية.

ويُقصد بمختصر MENA بالإنكليزية *منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle East and North Africa* ويغطّي جغرافيًا المنطقة الممتدة من المغرب إلى إيران، والتي تعتبر مهد الثقافات والحضارات. فهي تقع على مقربة جغرافية من بلدنا. كذلك تربط المنطقة بسويسرا جوامع تاريخية وثقافية مشتركة. ولهذه المنطقة أهمية قصوى إن كان من المنظور السياسي أو الاقتصادي. ولقد علّمنا الماضي ما يلي: عندما تكون الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ما يرام، تكون الأوضاع في أوروبا أيضًا على ما يرام. وعلى العكس، ترخي الأزمات في تلك المنطقة بظلالها مباشرة على أوروبا.

لكنني أفضّل ألا أقتصر الحديث على الأزمات في هذه المنطقة بل أيضًا أن أتطرّق إلى الفرص. إذ لا شك أن للمنطقة مواطن قوة عديدة، مثلا:

- تقع خمسة أغنى بلدان نفطية في العالم من أصل سبعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تقوم بدور حيوي في قطاع الطاقة العالمي.
- تتمتّع المنطقة بقدرات هائلة من الطاقة المتجدّدة. فبلد مثل المغرب يتصدّر قائمة الدول في التحوّل الطاقوي.
- تشكّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شريكًا تجاريًا أساسيًا لسويسرا مع حجم تبادل تجاري تجاوز الـ ٣١ مليار فرنك سويسري في العام ٢٠١٩.
- في مجال الرقمنة، سُجّلت تطوّرات مهمّة في بلدان شبه الجزيرة العربية وفي إسرائيل. وهكذا منذ مدة قصيرة، افتتحت الإمارات العربية المتّحدة أوّل جامعة في العالم متخصّصة في الذكاء الاصطناعي.

كذلك تتميّز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بارتفاع نسبة الشباب بين سكانها. وفي نظري، الشباب مرادف للتجديد والتفاؤل. من خلال هذه الاستراتيجية، يعتزم المجلس الفدرالي أن يساهم في معالجة عدم الاستقرار السياسي وركود النمو الاقتصادي والعقبات أمام ريادة الأعمال، مع ومن أجل الأجيال القادمة، سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو في سويسرا.

إغناسيو كاسيس
وزير الخارجية

قائمة المحتويات

الملخص ١

١ مقدمة ٢

١-١ لماذا تحتاج سويسرا إلى استراتيجية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢

١-٢ التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣

١-٣ الاتساق ٤

٢ التحليل الجيوسياسي ٦

٢-١ التحالفات الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية ٦

٢-٢ الاتجاهات الإقليمية ٧

٣ الأولويات المواضيعية ١٢

٣-١ السلام والأمن وحقوق الإنسان ١٣

٣-٢ الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين ١٣

٣-٣ التنمية المستدامة ١٤

٣-٤ الاقتصاد والمال والعلوم ١٤

٣-٥ الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة ١٥

٤ الأولويات الجغرافية ١٦

٤-١ شمال أفريقيا ١٦

تونس ١٩

الجزائر ٢٠

ليبيا ٢٠

مصر ٢١

المغرب ٢٢

٤-٢ الشرق الأدنى ٢٤

الأردن ٢٧

الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٧

إسرائيل ٢٨

سوريا ٢٩

العراق ٢٩

لبنان ٣٠

٤-٣ شبه الجزيرة العربية وإيران ٣٢

الإمارات العربية المتّحدة ٣٥

إيران ٣٦

البحرين ٣٧

عُمان ٣٧

قطر ٣٨

الكويت ٣٩

السعودية ٣٩

اليمن ٤٠

٥ شركاء في التنفيذ ٤٢

ملحق ٤٤

خارطة شبكة التمثيل الدبلوماسي ٤٤

المسرد اللغوي ٤٦

الملخص

من بين أهداف استراتيجية السياسة الخارجية للمجلس الفدرالي لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ وضع استراتيجية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تركّز على التنمية الاقتصادية وفتح الآفاق أمام الشباب في مجال العمل والوظائف، إلى جانب حماية القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وبما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاور مباشرة القارة الأوروبية، ونظرًا إلى معناها السياسي العالمي، فهي تؤدي دورًا محوريًا في مجال مصالح سويسرا المتنوّعة. فالتطوّرات الراهنة الصعبة التي تعيشها دولٌ في هذه المنطقة، مثل النزاعات العنيفة والاستبداد في الحكم والنزوح والهجرة والركود الاقتصادي وارتفاع البطالة، تفرض تحديات معقّدة لا يمكن لسويسرا أن تتعاطى معها إلا من خلال تطابق ادواتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والإنمائية. ولذا تهدف الاستراتيجية الإقليمية إلى ضمان النظرة الشاملة والتأكيد على النقاط الأساسية الخاصة بكل بلد، مما يسمح لسويسرا باتخاذ إجراءات قائمة، في حد ذاتها، على الصعيدَين الدولي والوطني. إن تماسك السياسة الخارجية والربط بينها وبين السياسة الداخلية هما معياران أساسيان في استراتيجية السياسة الخارجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣.

وقد حدد المجلس الفدرالي الأولويات المواضيعية الخمس التالية على أساس تحليله الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

١- السلام والأمن وحقوق الإنسان
٢- الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين
٣- التنمية المستدامة
٤- الاقتصاد والمال والعلوم
٥- الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

من جهة أخرى، تتألّف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مكوّنات سياسية واقتصادات غير متجانسة. وبهدف أخذ هذا العامل في الحسبان، تقسّم الاستراتيجية المنطقة إلى ثلاث مناطق جغرافية فرعية، هي:

١- شمال أفريقيا
٢- الشرق الأدنى
٣- شبه الجزيرة العربية وإيران

كذلك ترسم لكل من هذه المناطق ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية وتحدّد لكلّ منها الأولويات التي تتمسّك بها سويسرا في سياستها الخارجية. وأخيرًا يدرج الفصل الخامس قائمة بالشركاء في تنفيذ هذه الاستراتيجية مع قائمة المصطلحات.

اكتسبت سويسرا سمعة طيّبة في المنطقة من خلال دورها كوسيط محايد (*الوسيط الصادق honest broker*) فهي لاعب أساسي في مجال بناء السلام والمساعدة الإنسانية وكذلك شريك في الشؤون الاقتصادية.

وكثيرا ما يتم التماس المساعي الحميدة السويسرية واستخدامها. فعلى سبيل المثال، تقوم سويسرا بدور "الدولة الحامية" في عدة سياقات بناءً على طلب الدول المعنية. وتعتزم سويسرا الاستمرار في القيام بهذه المهام التي تساهم في بناء الثقة وحسن النوايا. وينطبق الأمر نفسه على التعاون الاقتصادي والإنمائي. فمن خلال الدعم في التعليم والتدريب المهني الجيّدَين للشباب، تستطيع سويسرا المساهمة في مكافحة البطالة المتزايدة. إذ عندما تُتاح للأشخاص فرص عمل في جوّ من السلام والمشاركة في تقرير المصير، يخفّ الضغط على الهجرة.

١ مقدمة

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثمانية عشر بلدًا. وتمتدّ المنطقة من جنوب البحر الأبيض المتوسّط أي من المغرب إلى مصر، وشرقًا من اليمن مرورًا بدول شبه الجزيرة العربية وصولًا إلى إيران. تؤخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية المتباينة بين هذه البلدان لذلك وضعت الاستراتيجيات الخاصة لكل من المناطق الفرعية الثلاث: **شمال أفريقيا** (تونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب)، **الشرق الأدنى** (الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وسوريا والعراق ولبنان) و**شبه الجزيرة العربية وإيران** (الإمارات العربية المتّحدة وإيران والبحرين وعُمان وقطر والكويت والسعودية واليمن).

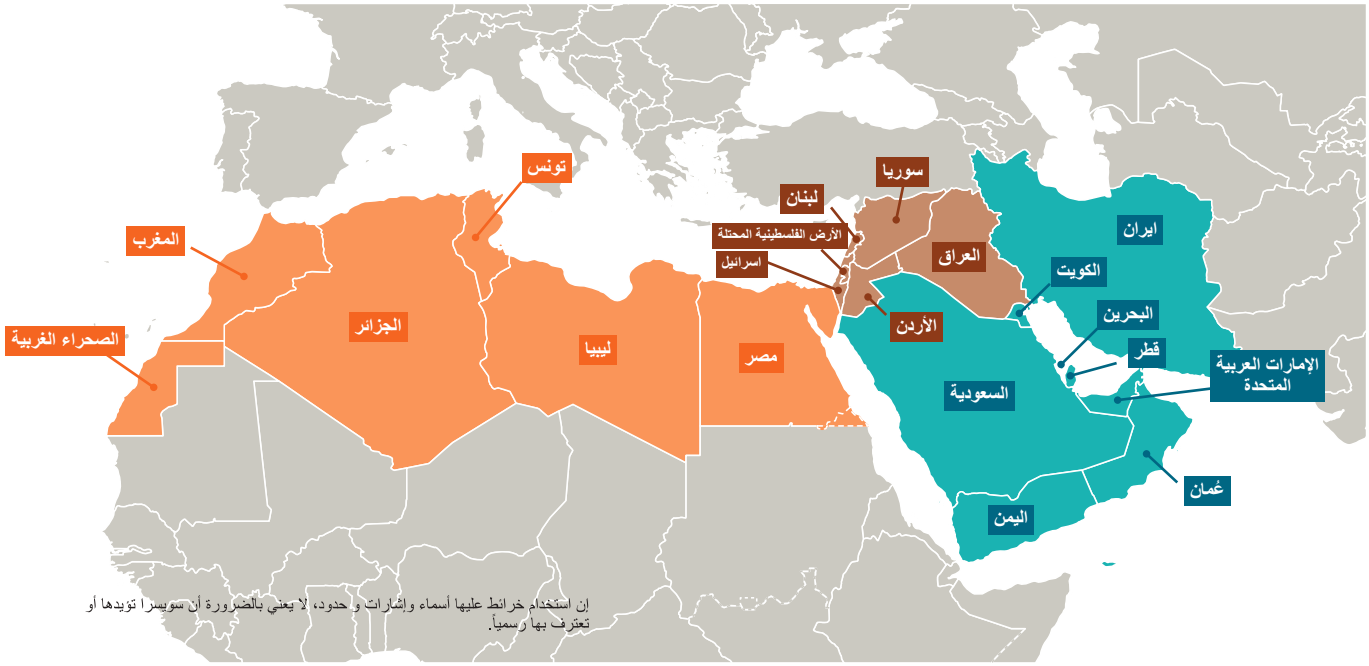

الرسم ١: البلدان والمناطق الفرعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: وزارة الخارجية).

١-١ لماذا تحتاج سويسرا إلى استراتيجية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشكّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شريكًا مهمًّا لأوروبا نظرًا إلى **قربها الجغرافي** ودلالتها الجيوسياسية. ولسويسرا مصلحة مباشرة في استقرار هذه المنطقة وازدهارها الاقتصادي. بفضل حياد سويسرا والقوة الناعمة soft power التي تتميّز بها، تؤدي سويسرا دورًا مهمًا في إطار **تعزيز السلام والمساعي الحميدة**؛ فهي تدير العملية من خلال إطلاق مبادرات مختلفة.

تعاني أربعة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نزاعات مسلّحة حادّة، وهي سوريا والعراق وليبيا واليمن. كذلك تسود المنطقةَ بأسرها حالاتُ الفقر أو التفاوت الاجتماعي أو النقص في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. لذلك فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **من المناطق الأربع ذات الأولوية** في (استراتيجية المجلس الفدرالي في مجال التعاون الدولي ٢٠٢١-٢٠٢٤).

وبحكم موقعها المجاور مباشرة لأوروبا، تؤدي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دورًا جوهريًا في **أمن** سويسرا. إذ يمكن لأي إخلال جديد باستقرار المنطقة أن يؤدّي إلى زيادة التهديدات باعتداءات "جهادية" في أوروبا وإلى رفع وتيرة الهجرة إلى أوروبا. وفي بلدان كثيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبرز النزعة نحو الهجرة، ولا سيما هجرة الشباب بسبب الأوضاع الصعبة الاقتصادية والسياسية في البلاد.

كذلك تشكّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **منطقة عبور** للاجئين والمهاجرين وهي تأوي الآلاف من الأشخاص الآتين من مناطق متاخمة لمناطق تسودها الحروب أو من بلدان أفريقيا ما دون الصحراء، سعيًا إلى حياة آمنة ومأوى جديد وسبل رزق. فكل مَن يهاجر إلى أوروبا يتكبّد المخاطر الكبيرة وليس من النادر أن يكون الموت مصير هذه الرحلة. ولا يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة إلا عبر

الجهود الدولية والمشتركة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من جهة أخرى، تتمتّع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **بقدرات** اقتصادية ضخمة نظرًا إلى مواردها الطبيعية ومجتمعها الشاب ومستوى التعليم المرتفع فيها نسبيًا. وهناك دول كثيرة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتّع، إلى جانب الثروة الطبيعية من النفط والغاز، بموارد وافرة من الهواء والشمس، وبالتالي يمكنها عبر استغلالها أن تساهم في توفير الطاقة المستدامة حتى في سويسرا.

من **الشركاء التجاريين المهمّين** لسويسرا تبرز اليوم بلدان الخليج، فهي تطوّرت وتحوّلت إلى مركز مهم في مجالات المال والطاقة المتجدّدة والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن أنها مدّت الجسور بين آسيا وأفريقيا نظرًا إلى موقعها الجيوستراتيجي. إلا أن أزمة كوفيد-١٩ ستضُعِف الاقتصادات الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير؛ ولكن من جهة أخرى، يمكن لهذه الأزمة أن تفتح الباب أمام الفرص وأن تستفيد من الاتجاهات العالمية مثل إعادة تمركز الإنتاج في المنطقة وإعادة هيكلة سلاسل إنتاج القيمة على الصعيدَين العالمي والإقليمي.[١]

ويرغب المجلس الفدرالي، من خلال الاستراتيجية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في أن يوفِّر نظرة شاملة وأن يفرض نقاطًا أساسية تراعي خصوصية كل من هذه البلدان، وذلك عبر اللجوء إلى أدوات مختلفة تسمح باعتماد إجراءات سويسرية وطنية ودولية قائمة في حد ذاتها.

١ راجع ورقة السياسة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي: الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زمن جائحة كوفيد-١٩، حزيران/يونيو ٢٠٢٠.

١-٢ التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتّسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنزاعات تاريخية من جرّاء رسم الحدود الاعتباطي غداة حقبة الاستعمار أو كنتيجة للحرب الباردة، بدءًا من التنافس على المواد الأولية مرورًا بالنزاعات بين الدول العربية والتوترات ذات الطابع الطائفي، ووصولًا إلى الصراع العربي الإسرائيلي. ثم يأتي انتشار المجموعات الإرهابية مثل تنظيم "داعش" ليعكّر صفو التطوّرات السلمية في بعض البلدان وليقوّض جهودها سعيًا إلى تجهيز شبابها لخوض غمار القرن الحادي والعشرين.

بعد عشرة أعوام من انطلاق "الربيع العربي"، خابت آمال إحداث تحول كبير في الحياة السياسية. بل على العكس، صارت الآن أعمال القمع والحروب الأهلية والحركات "الجهادية" سائدة في عدة بلدان من المنطقة. ومع ذلك، تشكّل هذه الاحتجاجات الكبيرة نقطة تحوّل في المسار التاريخي، وفتحت الباب أمام أفق جديد في المستقبل.

منذ بداية الستينات، أقامت سويسرا علاقات ثنائية مع معظم بلدان شمال أفريقيا والشرق الأدنى، وهي تتمتّع بتمثيل دبلوماسي في هذه البلدان. إذ افتتحت سفارتها في لبنان منذ الأربعينات، وفي إيران منذ الثلاثينات. ثم أتت السفارات في بلدان الخليج في الثمانينات، أما في عُمان وقطر، فهي افتتحت سفاراتها فيهما في السنين العشر الأخيرة.

وبصفة كونها لاعبًا محايدًا من دون تاريخ استعماري، ولها باع طويل في الديمقراطية، وكبلد مستقر وغنيّ، ودولة مضيفة لمقرّ الأمم المتّحدة ووكالاتها المتخصّصة، وخبيرة في المساعي الحميدة، تتمتّع سويسرا بصدقية وثقة لدى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يفسح أمامها المجال لأداء دور الوسيط في النزاعات بين البلدان، والإبقاء على قنوات التواصل مفتوحة والتخفيف من حدّة النزاعات. وهنا يمكن لسويسرا أن توظّف خبرتها في مجالات التعليم المهني أو التنمية الاقتصادية أو مسار التحوّل الديمقراطي. واليوم تضطلع سويسرا بخمس مهام كدولة حامية في المنطقة. وهي كانت ولا تزال راعية لاستضافة محادثات السلام (الاتفاق النووي الإيراني وسوريا وليبيا واليمن).

في شمال أفريقيا، تمكّنت سويسرا من أن تُطلق في الأعوام العشرة الماضية حوارات ثنائية منتظمة بشأن بالهجرة مع معظم دول الإقليم، كما أبرمت مع تونس اتفاق شراكة في مجال الهجرة عام ٢٠١٢. وعقب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى المنطقة، نفذت سويسرا تدابير إنسانية مباشرة وكذلك مع المنظمات المتعددة الأطراف. وفي هذا الإطار، يندرج دعم ما يناهز ٦,٥ مليون لاجئ سوري في المنطقة حيث تساهم سويسرا في حماية أكثر الفئات استضعافًا منهم خلال عمليات إعادة التوطين. وتُعدّ المساعدة الإنسانية في الحرب السورية الأكبر في تاريخ سويسرا. إذ منذ العام ٢٠١١ استثمرت سويسرا أكثر من نصف مليار فرنك سويسري ووفّرت الحماية لعدد كبير من اللاجئين، وحدهم تسعة عشر ألف لاجئ في إطار تدابير إعادة التوطين. وبما إن سويسرا تنتمي الى منطقة شنغن/دبلن، فمن مصلحتها أن تتعاون مع الاتحاد الأوروبي بهدف وضع سياسة ناجحة للهجرة.

في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تعتمد سويسرا موقفًا متوازنًا يستند إلى احترام القانون الدولي. فهي تدعو جميع الجهات الفاعلة إلى الحوار وقد عرضت خدماتها لتسهيل مواصلة المحادثات.

ومهما كانت الظروف متباينة بين بلد وآخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها تبقى جميعًا أمام تحد واحد متمثل في توفير فرص العمل للشباب. إذ إن معدلات البطالة في أوساط الشباب المتفاوتة بين ٢٥ و٣٠ في المئة هي أيضا حصيلة نظم تعليم غير المتماشية مع احتياجات الاقتصاد الحقيقي. فما من منطقة في العالم فيها هذا الكمّ الهائل من المتعلّمات والمتعلّمين، مؤهلون إنما عاطلون

عن العمل أو يتقاضون أجرًا متدنيًا كما هو الحال في هذه المنطقة.[٢] لذلك تدعم سويسرا البلدان من خلال مشاريع في إطار التعاون الدولي، وتعمل كذلك مع سوقَي العمل المحلي والسويسري في مجال التعليم المهني. وتسجّل هذه المبادرة نجاحًا إذ إن غالبية الشباب الذين شاركوا في هذا البرنامج يجدون عملًا في نهاية المطاف.

وتتمتّع المنطقة أيضًا بالقدرات في مجال الرقمنة والابتكار. فالتكنولوجيات الحديثة هي اليوم قبل كل شيء المحرّك الأساسي للتحوّلات المجتمعية في بلدان شبه الجزيرة العربية وإسرائيل. وهي على سبيل المثال تستحدث الوظائف للشابات والشباب من أصحاب المستوى التعليمي الجيّد والمتعددي اللغات في قطاعات الخدمات العالمية (مثل مراكز الاتصال في مجال المعلوماتية). وقد افتتحت الإمارات العربية المتحدة أول جامعة في العالم تُعنى بالذكاء الاصطناعي، وفي المملكة العربية السعودية يشكّل التحوّل التكنولوجي الركن الأساسي للتطوّر الاقتصادي، وفي إسرائيل، البلد الرائد في الابتكارات، تقيم سويسرا شراكات في مجالات متعددة من التكنولوجيا الحديثة مثل التكنولوجيات المالية والطبّية.

ولحماية مصالحها في المنطقة، تعتمد سويسرا على علاقاتها الثنائية الممتازة وإنما أيضًا على تعاونها الجيد مع الجهات المتعددة الأطراف والبلدان ذات المصالح المماثلة. وقد برهنت أزمة كوفيد-١٩ إلى أي مدى من المهمّ توطيد استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على الصمود لدى هذه البلدان، كي تتمكّن من أن تتغلّب على آثار الصدمات الخارجية على أفضل وجه ممكن.

[٢] المنتدى الاقتصادي العالمي، الملخّص التنفيذي، مستقبل الوظائف والمهارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- تحضير المنطقة للثورة الصناعية الرابعة، أيار/مايو ٢٠١٧.

١-٣ الاتساق

تشكّل الاستراتيجية من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أول استراتيجية جغرافية رسمية يضعها المجلس الفدرالي في إطار "الاستراتيجية الأم" التي أُقرّت في يناير ٢٠٢٠ تحت عنوان "استراتيجية السياسة الخارجية". فقد وُضعت من خلال عمل مشترك بين الوزارات وهي تمسّ عمل كل الوزارات. ومنها ستنبثق وثائق التنفيذ التشغيلية (على سبيل المثال برامج التعاون الدولي) مع أهداف ومؤشّرات خاصة بها. وتهدف هذه الاستراتيجية التسلسلية إلى ضمان الاتساق ضمن السياسة الخارجية للمجلس الفدرالي.

في منطقة دائمة التحوّل كهذه، يتعين على المجلس الفدرالي أن يستعرض بانتظام مصالح سياسته الخارجية، لغرض تحديد المخاطر والفرص وإن لزم الأمر إدخال التكييفات الضرورية. ولا يُستبعد تضارب الأهداف في السياسة الخارجية: فهي تعبير عن دولة تعدّدية وعن تداخل وثيق بين السياستَين الخارجية والداخلية، ويجب أن يتمّ التعاطي معها بكل شفافية وأن تجد الحل لها من خلال عملية صنع القرار الديمقراطية. ويمكن أن يبرز تضارب الأهداف في المجالات التالية، من جملة أمور:

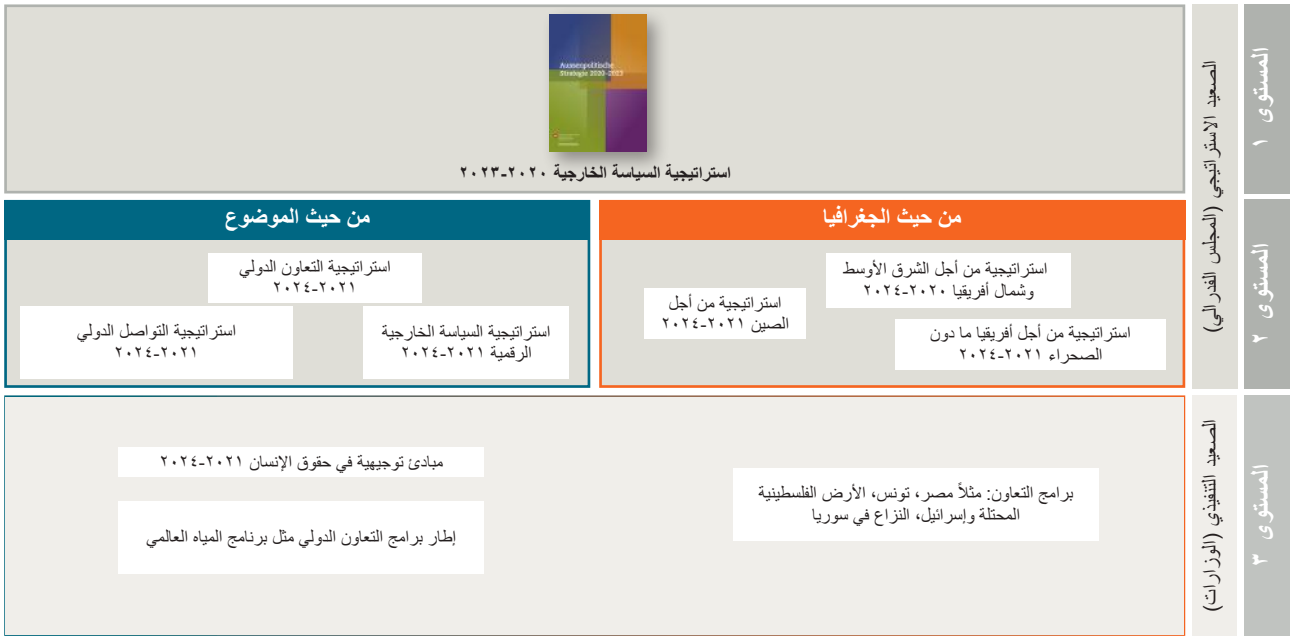

الرسم ٢: التسلسل الاستراتيجي للسياسة الخارجية (وزارة الخارجية – وثائق مختارة).

- إن أنشطة تعزيز السلام والوساطة من شأنها أن تدفع سويسرا إلى التعاطي مع جهات فاعلة حكومية وغير حكومية قد لا تشاطر قيمها، بل حتى ربما تدعو إلى العنف.

- تستحدث الشركات السويسرية القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرص عمل محلية. إلا أنّ أنشطتها، بحسب كل من فروعها وطرائق إنتاجها، قد تؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية وحتى قد تتعارض ومبدأ تعزيز حقوق الإنسان أو التغلّب على التحديات الناجمة عن تغيّرات المناخ.

- يهدف التعاون الدولي إلى تحسين نوعية الحياة في تلك البدان على نحو مستدام، مما قد يؤدي على المدى المتوسّط إلى ارتفاع حركة التنقّل. من جهة أخرى، قد يؤدّي النقص في اليد العاملة المؤهّلة في سويسرا إلى هجرة الأشخاص ذوي الكفاءات العالية من أوطانهم (هجرة الأدمغة).

- إن جهود التسلّح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلمّح إلى زيادة حدّة التوتر بين المصالح الاقتصادية للشركات السويسرية في تلك المنطقة والشروط التقييدية في مجال تصدير العتاد الحربي. ولو كانت بعض الشركات السويسرية المصنّعة للأسلحة مهتمة أساسًا بعقد صفقات بيع من هذا النوع، إلا أنها لا تحصل على ترخيص للقيام بذلك.

- قد تُسيء الانتقادات الموجّهة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جرّاء انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان إلى العلاقات الثنائية على المستويَين السياسي والاقتصادي.

وإنّ التشريعات السويسرية توفر الإطار المرجعي للتصدي لتضاربات المصالح وحلها عبر موازنة المصالح المتباينة. وتساهم أيضا الهياكل المشتركة بين الوزارات مثل تلك الخاصة بالتعاون الدولي في مجال الهجرة في تقدير هذه المصالح. وتسمح هذه الاستراتيجية للمجلس الفدرالي بأن يعزّز الاتساق في عمل سويسرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويشكّل مقعد مجلس الأمن الدولي الذي تسعى سويسرا إلى الحصول عليه لفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ فرصة لترجمة هذه الجهود في إطار أوسع وللعمل بشكل هادف داخل مجلس الأمن الدولي.

٢ التحليل الجيوسياسي

٢-١ التحالفات الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية

التحالفات الإقليمية المتغيّرة

منذ ٢٠١١ تخيّم الاضطرابات على التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية في المناطق الفرعية الثلاث من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك على العلاقات فيما بينها. فبلدان شمال أفريقيا تشعر أكثر فأكثر بقوة انتمائها إلى القارة الأفريقية، مما ينعكس بالتزام أقوى في صفوف الاتحاد الأفريقي. وفي المقابل، يراوح التعاون داخل اتحاد المغرب العربي مكانه، ولا سيّما بسبب حدّة التوتّر بين الجزائر والمغرب في قضية الصحراء الغربية. وفي العقود الأخيرة، تحوّلت دول شبه الجزيرة العربية إلى المركز الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأطاحت دولَ الشرق الأدنى ومصر بعدما كانت هي التي تقوم بهذا الدور، غير أنها بدأت تفقد من استقرارها بشكل متزايد بسبب النزاعات الداخلية (أزمة قطر والحرب في اليمن والعلاقات المتوتّرة مع إيران). وترخي النزاعات الإقليمية الجديدة بظلالها على النزاع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، وبعد تقارب غير رسمي طوال سنين، مهّد الطريق لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتّحدة ثم مع البحرين. وهكذا صارت الإمارات العربية المتّحدة ومن ثم البحرين الدولتَين العربيتين الثالثة والرابعة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بعد مصر (١٩٧٩) والأردن (١٩٩٤). وتشكّل هذه الأحداث علامة لتغييرات جذرية يعبرها العالم العربي منذ سنين. فهي ولّدت دينامية جديدة من شأنها أن تشرك بلدانًا أخرى من المنطقة. وتؤدي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة دورًا مهمًا في بناء التحالفات وفي إنشاء الانقسامات في المنطقة. إضافة إلى ذلك، تأتي جهات فاعلة مسلّحة غير حكومية أو شبه حكومية وتزعزع الاستقرار في بلدان عدة من المنطقة.

وتهيمن المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران على منطقة الخليج وعلى البلدان المجاورة - وهي مجال جيوسياسي مهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أسهم السعي وراء اكتساب نفوذ سياسي واقتصادي وأمني إقليمي في زيادة التوترات في المنطقة بأسرها. ومع أن خطر اندلاع حرب مفتوحة يبقى ضئيلًا، إلا أن البلدَين يتدخلان بوسائل مختلفة في اليمن وسوريا أو حتى يحاولان اكتساب النفوذ عبر وكلائهما في لبنان وفي العراق. وتؤدي هذه المنافسة إلى ولادة التحالفات والتجمعات ذات الهدف المحدّد في المنطقة بكاملها، والتي يمكن أن تنشأ بحسب التطوّرات السياسية. والملاحظ اليوم أن بعض الدول في شبه الجزيرة العربية تسعى إلى التخفيف من التصعيد مع إيران في المنطقة بهدف تقليص الانعكاسات السلبية للتصعيد بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران على أراضيها.

إلا أن خطوط نزاع جديدة تبرز على محور السيطرة على البحر الأحمر أو شرق البحر الأبيض المتوسّط. وهكذا عزّزت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (مع مصر) ومن ثم قطر (بالتعاون مع تركيا) تحالفاتها مع دول شرق أفريقيا وقوّت نفوذها في القرن الأفريقي، مثلًا عبر إنشاء قواعد عسكرية وعبر استثمارات في موانئ استراتيجية أو عبر مواصلات برية في شرق أفريقيا وبواسطة المساعدات الإنمائية. وهنا تكمن مصالح قصيرة الأمد (مثل السيطرة العسكرية على النزاع في اليمن) وغيرها طويلة الأمد أيضًا، مثل استعمال المنطقة كمدخل إلى السوق الأفريقية التي تشهد نموًا اقتصاديًا، وإضعاف نفوذ إيران وتعزيز العلاقات مع الصين الناشطة كثيرًا في أفريقيا. أما في سوريا والعراق وإيران، فازداد وضع الأكراد تعقيدًا بسبب الأوضاع الداخلية ولكن أيضًا بسبب الاضطرابات الإقليمية، وأدّى الانتصار على "الدولة الإسلامية" إلى تراجع الاهتمام الدولي. وبالنسبة إلى تركيا، تبقى "القضية الكردية" عاملًا مركزيًا في سياستها الداخلية والإقليمية.

الجهات الفاعلة الدولية

من المنظور العالمي، تشهد علاقات القوة تغييرات جذرية في المنطقة. فانسحاب **الولايات المتحدة** كقوة ضامنة للنظام العالمي يولّد حالة عدم تيقّن ويدفع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى تموضع جديد. وبدأ الآن التشكيك في الحضور الأميركي بسبب منافسته مع الصين وإنما أيضًا لأسباب سياسية داخلية. فالثابت في السياسة الأميركية الخارجية هو دورها في حماية إسرائيل وصراعها الدائم مع إيران منذ العام ١٩٧٩. وأخيرًا صعّدت الولايات المتحدة سياسة الضغوط على إيران إلى أقصى حدّ، وانسحبت من الاتفاق النووي مع إيران.

وتراجع تأثير **الاتحاد الأوروبي** السياسي على أهمّ النزاعات في المنطقة. إلا أنّ الاتحاد الأوروبي يبقى، نظرًا إلى إمكاناته الاقتصادية الكبيرة، من أبرز الجهات الفاعلة بصفة كونه شريكًا أساسيًا في مجال التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية. إضافة إلى ذلك، مع وصول رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة أورسولا فون دير لاين أعرب الاتحاد الأوروبي عن طموحه إلى ممارسة دور أبرز في السياسة الخارجية ("المفوضية الجيوسياسية"). وتؤدي الترويكا الأوروبية، المؤلفة من المملكة المتّحدة وألمانيا وفرنسا، دورًا مهمًا في مجال الأمن، وبصفة كونها أيضًا ترويكا مشاركة في توقيع الاتفاق النووي مع إيران ومتمسكة بالحفاظ عليه.

كذلك استفادت **روسيا وتركيا** من النزاع القائم في كلّ من سوريا وليبيا بهدف بسط نفوذهما الجيوستراتيجي. وفي الأعوام الأخيرة، ابتعدت تركيا أكثر فأكثر عن الغرب وهي تبحث عن تحالفات جديدة وعن دور ناشط في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا. وبدعم من قطر، تجد تركيا نفسها في منافسة مع المملكة العربية السعودية ومصر على زعامة المنطقة. أما روسيا، فهي تموضعت في النزاع القائم في كلّ من سوريا وليبيا وأصبحت طرفا فاعلا أساسيا في المنطقة لا يمكن تجاوزه.

بالنسبة إلى مصالح الصين في المنطقة، فهي اقتصادية في الأساس، إذ تبقى الصين معتمدة على النفط القادم من الخليج وإيران. وللمنطقة موقع فريد على الخطوط البحرية التجارية. وحتى اليوم، بقيت الصين في منأى عن النزاعات السياسية الإقليمية. وسيؤدّي افتتاح القاعدة البحرية عام ٢٠١٧ في جيبوتي بفضل الاستثمارات في البنى التحتية ضمن "*طريق الحرير الجديد*" إلى زيادة النفوذ الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع أن روسيا والصين تعملان على تعزيز نفوذهما في المنطقة، فمن غير المتوّقع أن تؤديا دور الشرطي كما فعلت الولايات المتحدة ونصّبت نفسها حارسًا للنظام العالمي في المنطقة. وبالتالي سيتعين على المنطقة الاعتماد أكثر فأكثر على الجهات الفاعلة الإقليمية لمواجهة النزاعات والتحديات الأخرى التي تواجهها. وبدأت القوى الحليفة تقليديًا للولايات المتّحدة بتنويع علاقاتها مع القوى الدولية. ويؤدّي هذا التغيّر المستمر في التحالفات بحسب النزاعات، إلى عدم تيقّن كبير، وتتزايد حالات سوء الفهم وانعدام الثقة فيما بين الدول المختلفة. وهنا تبرز أكثر فأكثر أهمية الجهود التي يبذلها الشركاء المحايدون مثل سويسرا بهدف الحفاظ على قنوات التواصل. ويزداد الوضع تفاقمًا مع العسكرة المتزايدة في المنطقة ووجود العديد من الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية وشبه الحكومية، وهي بهذا تزعزع أي إمكان للاستقرار في المنطقة على المديَين القصير والمتوسط.

٢-٢ الاتجاهات الإقليمية

على الرغم من عدم تجانس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن التمييز بين تيارات مختلفة على المدى الطويل تمسّ بدرجات متباينة دولًا مختلفة من المنطقة. وزادت حدّة الأزمة مع انعكاسات جائحة كورونا فيما بين دول المنطقة.

الجيوسياسة

في السنين الأخيرة، تغيّرت **العلاقات بين القوى السياسية** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرًا. فالنظام العالمي كما كان قائمًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحت مظلة الأمم المتّحدة يشهد تحوّلات جذرية. فالمنطقة مقسّمة سياسيًا والتعاون الإقليمي فيها ضئيل. وتقف الانقسامات والعداوات السياسية والطائفية والإثنية حاجزًا أمام وعي الهوية الإقليمية وإدراكها.

كذلك يُنتَهك القانون الدولي وحقوق الإنسان بشكل متزايد، من دون أن تشعر أي دولة أنها ملزمة تقديم أي تبرير، أو أن عليها تحمّل تبعات أفعالها السلبية. وقد أدت عمليات بعض الحكومات، التي تمت باسم مكافحة الإرهاب، إلى تقويض احترام القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص القانون الدولي الإنساني.

الجيوسياسة – تداول السلطة – تآكل النظام العالمي القائم على القواعد والقوانين	**البيئة** – تغيّر المناخ – الإجهاد المائي – الأمن الغذائي	**الديموغرافية** – النمو السكاني – التحضر – الهجرة والنزوح – بطالة الشباب – الصدمات الخارجية
الحكم – سوء الحكم – الفساد – الحرية الفردية – حقوق الإنسان – تضييق مساحة المجتمع المدني	**الإقتصاد** – تباطؤ الإصلاحات الإقتصادية – تنوّع الإقتصاد المعوّل على النفط – الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة	**الأمن** – الإرهاب والتطرّف العنيف – النزاعات – التسلّح – المضائق

الرسم ٣ : لمحة عن الإتجاهات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: وزارة الخارجية).

البيئة

تندرج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن المناطق الأكثر تأثرًا **بتغيّرات المناخ**. وينعكس عبر ارتفاع درجات الحرارة وتواتر أكبر لحالات الطقس القصوى. فيبرز تحدّ كبير هنا وهو **الإجهاد المائي**، إذ تستخدم الغالبية الساحقة من دول المنطقة أكثر مما تتمتّع به من موارد مائية متجدّدة، مما يخلّف عواقب وخيمة مرتقبة.

يؤدّي التحضّر المتزايد والتغيّر المناخي والضغط على الموارد المائية إلى تناقص دائم للمساحات الصالحة للزراعة مما يهدّد **الأمن الغذائي**. واليوم تستورد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريبًا نصف احتياجاتها الغذائية من خارج المنطقة وهي بالتالي عرضة لارتفاع الأسعار في السوق الدولية أو لمخاطر ضعف سلسلة الإمدادات.

الديموغرافيا

يعيش حاليا، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يناهز ٤٦٥ مليون نسمة، منها ٢١١ مليون من الشباب الذين لم يبلغوا بعد سنّ الرابعة والعشرين من عمرهم. ومن المتوقّع، بحلول العام ٢٠٣٠، أن **يصل عدد السكان** في المنطقة إلى ٥٤٠ مليون نسمة بحسب تقديرات الأمم المتحدة.[٣] وينمو عدد السكان أسرع من نمو سوق العمل، ففي كل عام يبحث حوالي خمسة ملايين شابة وشاب عن عمل جديد. وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع أفريقيا ما دون الصحراء من أكثر المناطق في العالم التي تسجّل **أعلى نسبة بطالة لدى الشباب**. إذ إن تركيبة السوق، القائمة في معظم الأحيان على المحسوبية، تُقصي الغالبية الساحقة من السكان من المشاركة ومن الحصول على مصادر دخل، مما يؤدّي إلى **تفاوت اجتماعي** كبير.

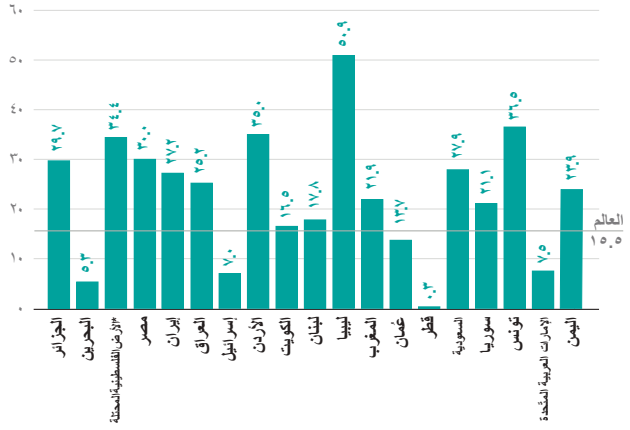

الرسم ٥: بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٤ عامًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة المئوية (المصدر: البنك الدولي/ منظمة العمل الدولية/ إحصاءات منظمة العمل الدولية، حزيران/يونيو ٢٠٢٠)

في بلدان كثيرة من المنطقة، يرتفع عدد السكان في المدن بنسب مخيفة من مجمل عدد السكان في البلاد. ويسجّل **التحضّر** مستويات متباينة من دولة إلى أخرى، فهو بالنسبة إلى بعضها فرصة، في حين أنه بالنسبة إلى أخرى، يشكّل تحديًا.

وتبقى الهجرة والنزوح من أهم المواضيع المطروحة في المنطقة برمتها. فهناك بلدان كثيرة في المنطقة هي بلدان مصدر ولكن أيضًا بلدان عبور ومقصد بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين. وفي المنطقة سبعة عشر مليون نازح، منهم حوالى ١٠ ملايين نازح داخلي.[٤]

٣ الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دينامية السكان: توقّعات سكان العالم لعام ٢٠١٩.

٤ التقرير العالمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٨، ملخصات إقليمية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني في إيران).

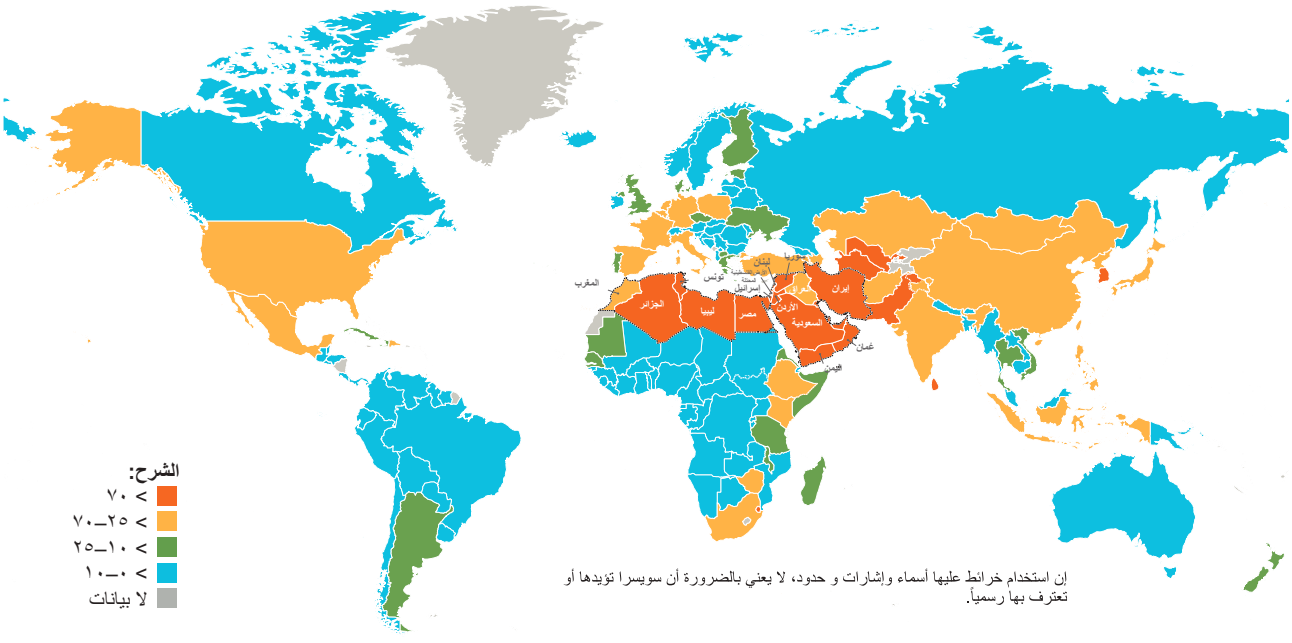

الرسم ٤ : معظم البلدان التي يُتوقع أن تكون الأكثر تعرضًا للإجهاد المائي تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (المصدر: تقرير الأمم المتحدة العالمي حول تنمية المياه ٢٠١٩).

وتواجه المناطق المستقبلة والبلدان المجاورة لها تحديات ضخمة. إضافة إلى ذلك، تتأثّر الهجرة بالتطوّرات السياسية والاجتماعية في المناطق المجاورة مثل أفريقيا ما دون الصحراء أو آسيا الوسطى. وتدلّ عوامل متنوعة على أن ظاهرة الهجرة ستشهد تفاقمًا في المستقبل.

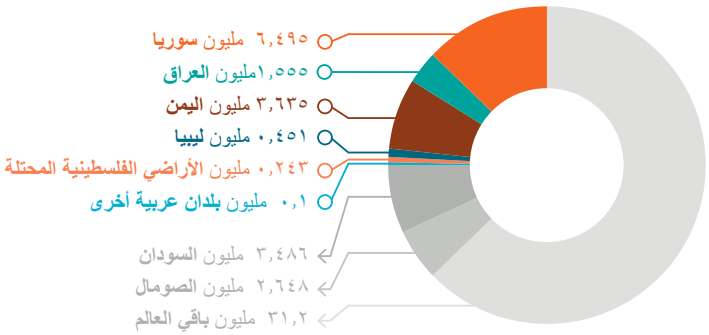

الرسم ٦: النازحون الداخليون بحسب بلد المصدر ٢٠١٩/٢٠٢٠
(المصدر: قاعدة بيانات النزوح الداخلي).

في الوقت نفسه، تشكّل بعض الدول في المنطقة مقصدًا، ولا سيما بلدان شبه الجزيرة العربية، من حيث اليد العاملة المهاجرة من البلدان النامية: يحوّل أكثر من ٣٠ مليون عاملة وعامل أجنبي من شبه الجزيرة العربية وحدها إلى بلدان المصدر أكثر من مئة مليار دولار أميركي سنويًا.[٥] وتعوّل الاقتصادات الوطنية في المنطقة على هذه اليد العاملة.

أوحت الحركات الاحتجاجية الجديدة التي انطلقت في العام ٢٠١٩ في الجزائر والعراق وإيران ولبنان، إلى أن حركات "الربيع العربي" منذ ٢٠١١، باستثناء تونس، لم تأت بتحسين ملموس على الأوضاع إذ بقي **الطلب الاجتماعي** من أجل إحداث تغيير ضاغطًا كما هو الحال في السابق.

من خلال العولمة وبناء الشبكات، صار **للصدمات القوية** انعكاسات كبيرة ومتنامية على التطوّرات الإقليمية. ومثال على ذلك أزمة جائحة كوفيد-١٩: فالتدابير الجذرية التي تم اتخاذها في بعض الحالات من أجل التصدّي لجائحة كورونا قد خلّفت آثارًا عميقة (الركود ومضاعفة القمع). لكن الأزمة، في الوقت نفسه، تفتح الباب عريضًا أمام فرص مثل التسريع في النقلة الرقمية أو جهود البلدان الأوروبية بهدف اختصار سلاسل الإمدادات.

مسألة الحكم

لم يتحقّق جزء كبير من آمال الشعوب، بخاصة في التغيير الديموقراطي وإقامة دولة القانون. في بعض المناطق، لقد فقدت الدولة بعض سلطتها أو اختفت تماما نتيجة لنزاعات مسلّحة (على سبيل المثال في سوريا والعراق وليبيا واليمن)، بينما اكتسبت القوى الأمنية مزيدا من القوة في البلدان التي تشكل فيها المخابرات والعسكر تقليديًا جزءًا مهمًا من ركائز السلطة. وأخفقت الإصلاحات إذ إن المحسوبية **وسوء الحكم** والفساد وانتهاك حقوق الإنسان هي جميعًا زالت موجودة ولو كانت في درجات متباينة فيما بينها.

بغض النظر عن بعض الاستثناءات، يتزايد التضييق على الحريات الفردية وعلى حيز المجتمع المدني وحواره مع الدولة. وتؤثّر هذه التطوّرات سلبًا على احترام حقوق الإنسان. وينسحب هذا الأمر خصوصًا على حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمّع، ومنع التعذيب والحق في الحياة، إلا أن هذه التطوّرات تمسّ أيضًا المساواة بين الرجل والمرأة وكذلك التمييز على أساس الانتماء الديني والعرقي والهوية الجنسية.

تطوّر حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشكّل حقوق المرأة موضوعًا سياسيًا واجتماعيًا مهمًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع أن النصوص كثيرًا ما تحمي حقوق المرأة وهي اليوم تعترف بمعظم هذه الحقوق، إلا أن المرأة لا تزال تعاني أشكالًا مختلفة من التمييز، إن كان في المجال الخاص أو في المجالين العام والاقتصادي، وهذا كله باسم التقاليد والأعراف في معظم الأحيان. في وبعض الحالات تحدّد الشريعة الإسلامية أحكاما مختلفة للرجال والنساء.

وتدعم بعض الدول في خطابها الرسمي سياسة تحرّر المرأة وتعزيز حقوقها. وبالتالي، يسجّل هنا تقدّم ملحوظ: تراجع وفيات الأمهات، رفع سنّ الزواج لدى النساء أو تسهيل وصول المرأة إلى المدرسة أو الجامعة. وفي بلدان كثيرة، تتبوأ المرأة أكثر فأكثر مناصب رفيعة في الحكومة، في الأوساط العلمية أو في القطاع الخاص. ولكن كثيرًا ما تبقى حقوق المرأة مقتصرة في بيئة اجتماعية تقليدية.

كذلك تسبّبت النزاعات المسلحة في المنطقة بهجرة قسرية. فهي تزيد من تدهور الأوضاع مع ممارسة العنف المقيت ضد النساء والفتيات، إضافة إلى الزواج القسري والمبكّر. ولا تزال المرأة في بعض البلدان ضحية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي معركتها من أجل المساواة، من الجوهري أن تُشرَك المرأة في الحياة السياسية.

٥ إدارة الأمم المتّحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، تقرير حالة الهجرة العالمي 2019/ موجزات قطرية؛ شراكة للمعرفة العلمية بشأن الهجرة والتنمية- بيانات بشأن الحوالات من الخارج، نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

الاقتصاد

خلال السنوات الأخيرة، لم تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا **نموًا اقتصاديًا ضعيفًا**. وهي تقريبًا لا تتمتّع بأي عوامل تثبيت تلقائية. فأسعار النفط المتدنية والآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا تضع المنطقة أمام تحديات صعبة، لا بل يمكنها أن تدفع بعض الدول إلى تعزيز بعض الاتجاهات الحمائية القائمة لديها. ويتّسم الاقتصاد في الأساس بالاحتكار وهيمنة الأقلية والمحسوبية وآلية العقوبات الاقتصادية مع قدرات غير مستغلة وبيئة أعمال كثيرًا ما تكون صعبة. فتحول هذه العوامل دون نمو القطاع الخاص وتطوّر قدرته التنافسية. فهذا النموذج من الاقتصاد الريعي حيث التركيز على العقارات والاستهلاك المموّلين من عائدات النفط والغاز، يستنفد كل القدرات بسبب انهيار أسعار النفط. وتسعى دول الخليج على وجه الخصوص إلى تنويع اقتصادها مع تحقيق نجاحات متباينة فيما بينها.

تتطوّر الشركات الناشئة في **مجالات ابتكارية** مثل التكنولوجيا الطبية (Medtech) أو التكنولوجيا المالية (Fintech) أوالتكنولوجيا السيبرانية (Cybertech) أو التكنولوجيا الغذائية (Foodtech) أو حتى الذكاء الاصطناعي، وذلك بشكل خاص في إسرائيل وبلدان شبه الجزيرة العربية، إنما أيضًا في شمال أفريقيا وإيران. وفي الوقت نفسه، يجب إزالة العوائق أمام استغلال الطاقات الرقمية مثل صعوبات تمويل الشركات الناشئة والثغر في مجال أمن المعلومات وحماية البيانات وأيضًا حماية الملكية الفكرية.

الأمن

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي ساحة **لنزاعات مسلّحة** كثيرة. فانتشار الأسلحة وتدخل القوى الإقليمية والدولية يزيدان من حدة النزاعات، وكذلك الخطاب الاستفزازي لبعض الحكومات. وفي بعض البلدان، فإن احتكار الدولة لاستعمال القوة محصور أو حتى مشكوك في أمره. وهناك العديد من الجهات الفاعلة المسلّحة غير الحكومية أو شبه الحكومية. وتخلّف النزاعات آثارًا مدمّرة على السكان المدنيين. كذلك تهدّد نقاط الوصل الاستراتيجية المهمة على خطوط الملاحة الدولية والاتصالات مثل قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب.

على الرغم من تراجع نفوذ "الدولة الإسلامية" إلا أن الأرض لا تزال خصبة للتطرّف الراديكالي. ولن تتوقف قضية عودة المقاتلين "الجهاديين" إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلد ثالث عن شغل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنما أيضًا في أوروبا وسويسرا.

حوالي ثلث **شحنات السلاح** في العالم ذهبت إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأعوام الخمسة الأخيرة. وتبقى هذه المسألة نقطة حسّاسة لانتشار أسلحة الدمار الشامل. كذلك انتشرت التكنولوجيات الحديثة، مثل الطائرات المسيّرة أو الاعتداءات السيبرانية. وما كان من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران إلا أن ضاعف خطر **التسلّح** النووي.

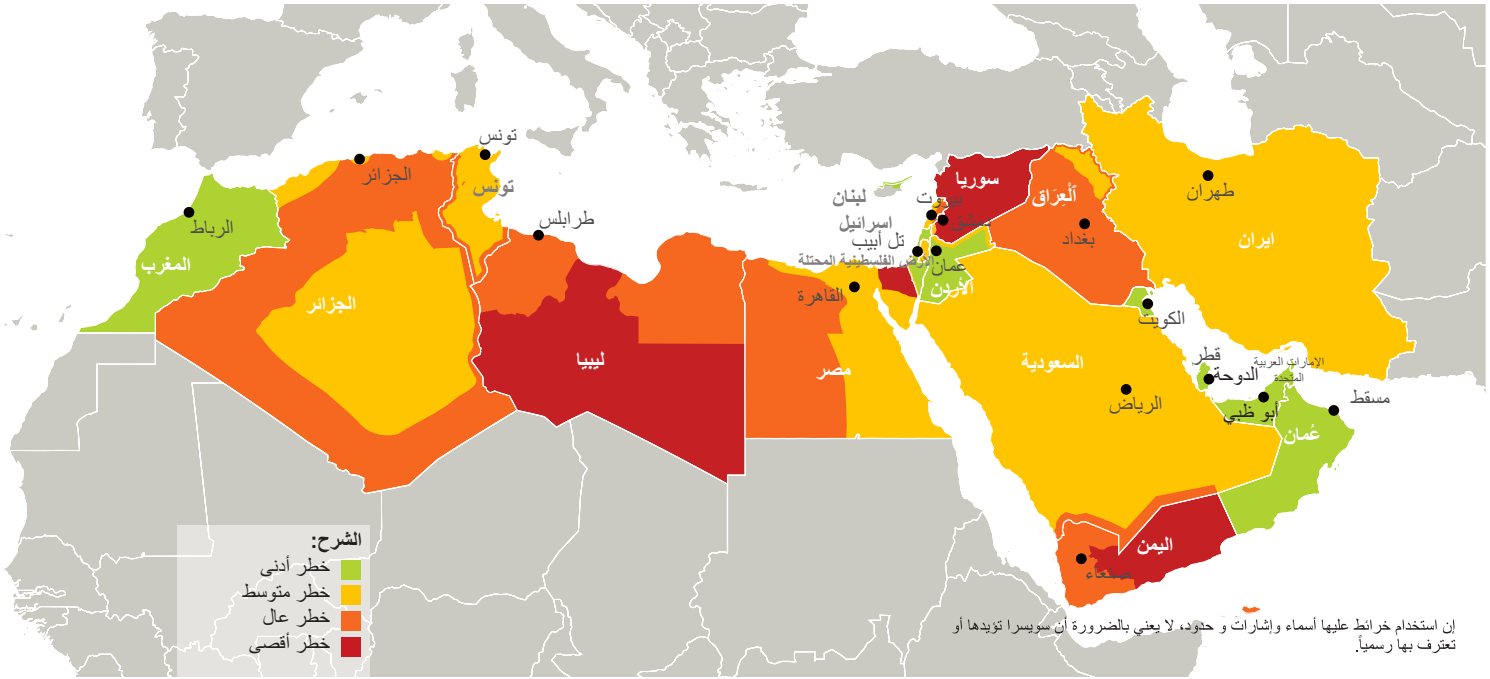

الرسم ٧: المخاطر الأمنية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: خارطة المخاطر في الشرق الأوسط ٢٠٢٠ - Control Risks)

الدين والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تؤدّي الأيديولوجيات الدينية مجددًا دورًا كبيرًا في المجال السياسي. فهي حصيلة التحوّلات الاجتماعية المتسارعة والعولمة، فضلًا عن أنها تلبّي احتياجات الشعوب في مجال التماسك والانتماء والهوية. وتجد بلدان كثيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها في أزمة شرعية أمام مواطنيها، فتعمد بالتالي إلى تسخير البعد الديني من أجل غزو الساحة السياسية. وتُعدّ عودة البعد الديني إلى الساحة الدولية جزءًا من سلسلة من أشكال الهويات الإثنية والثقافية واللغوية، إذ بواسطتها تستطيع المجتمعات أو المناطق المختلفة أن تعيد تنظيم نفسها من جديد.

الشرقان الأدنى والأوسط، وهما مهد الديانات السماوية الثلاث، يبرزان التطوّر النموذجي لمنطقة تشهد توترات وانقسامات حادة: فالدين يشكّل العامل البارز من أجل فهم دينامية الجماعات وهو الذي يرخي بظله على المستويَين الوطني والإقليمي، في العراق وسوريا وأيضًا في الساحة الفلسطينية الإسرائيلية. كذلك ينطبق هذا الأمر على بلدان أفريقيا الشمالية حيث الوعي الديني قد تكثّف في كل من المناطق.

وفق السياق والجهات الفاعلة، يضطلع الدين بدورَين في الأساس: فهو إما يكون مصدر نزاع تستغله الجهات السياسية (من الدول أو من غير الدول) ويؤدّي إلى حروب أهلية، وإما يؤدي دورًا داعمًا للسلام حيث يوضع جانبًا البعد "اللاهوتي-السياسي" ويُركّز على القيم المشتركة والأخلاقيات العالمية.

في الشرقَين الأدنى والأوسط، يتمتّع الدين بوزن ملحوظ في النقاش السياسي الداخلي بصفة كونه عامل سلام أو عامل حرب. وهو يؤثّر في مسار العلاقات الدولية، وله انعكاسات في مجالات مثل حقوق الإنسان والاقتصاد.

٣ الأولويات المواضيعية

إن سويسرا شديدة الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فإذا كانت المنطقة مسالمة مزدهرة مستقرة توفّر لمواطناتها ولمواطنيها آفاقًا اقتصادية واجتماعية تصبّ أيضًا في مصلحة الرفاهية والأمن في سويسرا. وانطلاقًا من التحليل أعلاه ومن استراتيجية السياسة الخارجية، حدّد المجلس الفدرالي الأولويات المواضيعية الخمس التالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهنا من المهم الحفاظ على المرونة من أجل التكيّف سريعًا مع أي تغيير مستجدّ وأحداث غير متوقّعة.

الرسم ٨: تفرّعات الأولويات المواضيعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: وزارة الخارجية).

٣-١ السلام والأمن وحقوق الإنسان

"تساهم أنشطة سويسرا في مجال الوساطة ودورها كدولة حامية والتزامها بمنع التطرّف العنيف وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي مساهمة قيّمة في توطيد الاستقرار في المنطقة. ويلاحَظ على وجه الخصوص أن صلاحيات الدولة الحامية (بالنسبة إلى الولايات المتحدة في إيران، بين المملكة العربية السعودية وإيران وكذلك بالنسبة إلى إيران في كندا) هي بالنسبة إلى سويسرا مجال عمل ذو أولوية في المساعي الحميدة" (استراتيجية السياسة الخارجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣، الفصل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

- تتزايد أهمية الأمن في إطار السياسة الخارجية. ومن مصلحة سويسرا أن تساهم في إزالة التوترات الجيوسياسية والتخفيف من حدة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا بد من صون حقوق الإنسان والتزام بناء السلام.

- تسعى سويسرا والدول ذات التفكير المماثل إلى وضع حدّ للاتجار بالمخدّرات والأسلحة والبشر في اتجاه أوروبا عبر استغلال الوضع غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- تريد سويسرا أن تحمي ذاتها من التطرّف العنيف. وهنا تندرج مسألة كيفية التعاطي مع المقاتلين "الجهاديين" المسافرين من سويسرا.

- تفرض سويسرا عقوبات على عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناءً على قانون الحظر.

٣-٢ الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين

"من أصل ٧٠ مليون لاجئ في العالم، ربعهم يعيش في هذه المنطقة: تلتزم سويسرا بحمايتهم في مكان لجوئهم وعلى طول طرق الهجرة. ففي شمال أفريقيا، اعتمدت سويسرا نهجًا يشمل منطقة أفريقيا ما دون الصحراء وشمال أفريقيا في آن واحد، وتسعى إلى إعطاء إطار رسمي للتعاون عبر اتفاقات في مجال الهجرة." (استراتيجية السياسة الخارجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣، الفصل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

- تستفيد أيضًا سويسرا من إدارة فعّالة وناجحة لشؤون الهجرة من جانب الدول المستقبلة في المنطقة. كذلك تسهر سويسرا على توفير الحماية للاجئين في منطقتهم الأصلية لأسباب إنسانية.

- تسعى سويسرا إلى منع الهجرة غير النظامية وتعمل على المدى الطويل على معالجة الأسباب الجذرية المتنوعة للهجرة في المنطقة، منها عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلّحة وخرق القانون الدولي وانتهاك حقوق الإنسان والأزمات الاقتصادية والتحديات الهيكلية الاقتصادية والعجز في الحكم الرشيد والبطالة. فهي تسعى إلى تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين التعاون الدولي وسياستها في مجال الهجرة في المنطقة.

- تشجع سويسرا على استحداث آفاق مستدامة في مناطق المصدر وتتعهّد تنفيذ حلول مستدامة للاجئين.

٣-٣ التنمية المستدامة

"تؤدّي التغيّرات المناخية إلى نزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبواسطة التعاون الدولي، تعمل سويسرا على إيجاد حلول مستدامة في مجال حماية المناخ و"دبلوماسية المياه". وبصفة كون سويسرا عضوًا في الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة، وفي منظمة الطاقة المتجدّدة في أبو ظبي، تشجع على دعم استعمال مستدام للطاقة المتجدّدة. وتدعم أيضًا الجهات المانحة الجديدة في بلدان الخليج من خلال تعزيز الطابع المحترف لتعاونها الإنمائي وتنفيذ التعاون فيما بين دول الجنوب." (استراتيجية السياسة الخارجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣، الفصل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

- تشكل خطة عمل الأمم المتّحدة للتنمية بحلول عام ٢٠٣٠ الإطار المرجعي لسياسة الاستدامة. ومع تنفيذ خطة ٢٠٣٠ تطمح سويسرا إلى تحقيق تنمية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراعي ثلاثة أبعاد وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد على نحو متساو ومتوازن ومتكامل.

- تودّ سويسرا أن تساهم في التخفيف من حدّة الأزمة الإنسانية واحتمال نشأة النزاعات كنتيجة لتدمير البيئة أو تغيّر المناخ أو النقص في المياه. إذ يمكن للنزاعات أن تهدّد أمن سويسرا.

- لسويسرا مصلحة في تعزيز الحوار بين المانحين المحتملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضمان استخدام أموالهم وفق المعايير المعترف بها في مجال التعاون الدولي. وبهذا هي تتبع توصيات خطة عمل ٢٠٣٠.

٣-٤ الاقتصاد والمال والعلوم

"من خلال التنمية الاقتصادية والتعاون الإنمائي، تسعى سويسرا إلى استحداث فرص في المنطقة، ولا سيّما لدى الشباب مثلًا في مجال التدريب المهني واستحداث الوظائف. وهي تدعم الحكم الرشيد والهياكل الديمقراطية والمساواة في الفرص بين النساء والرجال وكذلك المبادرات لمكافحة سوء الإدارة والفساد. وتبرز، مع بعض الدول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قدرات للتعاون في مجال الاقتصاد والمال والعلوم. وتدعم سويسرا في هذه البلدان الشروط الإطارية المؤاتية للاقتصاد وتؤيّد نظامًا ماليًا ونقديًا مستقرًا." (استراتيجية السياسة الخارجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣، الفصل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

- لسويسرا شراكات تجارية مع بلدان الخليج وإسرائيل وكذلك علاقات وثيقة في سوق المال. ولديها مصلحة في تكثيف هذه العلاقات واستغلال فرص التنوّع الاقتصادي والتحوّل الطاقوي في هذه البلدان.

- يساهم الدعم الاقتصادي في إطار السياسة الخارجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في هذه البلدان، وهو يخدم في الوقت نفسه رفاهية سويسرا. وتدعم سويسرا، من خلال اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات حماية الاستثمار واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، شروطًا إطارية غير تمييزية وسيادة القانون وبيئة مؤاتية للاستثمار، إذ إن الشركات السويسرية يمكنها أيضًا أن تستفيد منها.

- ومن أجل ضمان الرفاهية في سويسرا، ترغب سويسرا في استقطاب مزيد من الاستثمارات وتشجيع الوصول إلى الأسواق في الاتجاهَين.

- تدعم سويسرا التعاون الإقليمي وتعزّز الثقة فيما بين الدول ولذلك تعتمد بشكل متزايد على دبلوماسية العلوم، وتراعي أيضًا الأهداف المحدّدة الواردة في "استراتيجية سويسرا الدولية من أجل التعليم والبحوث والابتكار".

- تشجّع سويسرا المواهب الشابة في مجال البحوث وتدعم الشراكات مع معاهد التعليم العالي في سويسرا.

٣-٥ الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

"تشهد التكنولوجيات الحديثة انتشارًا واسعًا في المنطقة. وإذ تلقى وسائل التواصل الاجتماعي والمنشآت الرقمية والشركات الناشئة رواجًا سريعًا في شمال أفريقيا وفي الشرقَين الأدنى والأوسط، تتيح فرصًا جديدة خاصةً للشباب. وهنا تشدّد بلدان الخليج على الرقمنة في مجال الخدمات، فضلًا عن أنها أنشأت وزارات ومراكز أبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي وهي مهتمّة بالتبادل مع سويسرا في مجال أمن البيانات." (استراتيجية السياسة الخارجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣، الفصل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

- تطمح سويسرا إلى إقامة مجال رقمي منفتح ومستقر. إذ يُفترض أن تكون التكنولوجيات الحديثة متاحة لأكبر عدد من الأشخاص للاستخدام السلمي. لذلك أقامت شراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تموضع جنيف والجامعات ومعاهد التكنولوجيا السويسرية (مثلا معهد زوريخ ومعهد لوزان) كمراكز للرقمنة والتكنولوجيات الحديثة.
- وأدّت التطوّرات في الروبوطية والذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي إلى نشأة الابتكارات، وهي تؤثّر في سوق العمل. فبعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوّلت الرقمنة إلى محرّك أساسي لعجلة النمو والازدهار لديها. ولسويسرا مصلحة في إقامة سبل تعاون جديدة وأنشطة تُسمّى "التكنولوجيا للخير العام" Tech4Good في إطار التعاون الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تسعى سويسرا إلى الاستفادة من القدرات الاقتصادية الخاصة بالتحوّل الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتسهيل نفاذ الشركات السويسرية إلى هذه السوق الجديدة.

٤ الأولويات الجغرافية

في الأقسام الفرعية التالية، يتمّ تحليل كل من الفرص والتحديات في المناطق الفرعية الثلاث وهي **شمال أفريقيا والشرق الأدنى وشبه الجزيرة العربية وإيران**. وبناءً على هذا التحليل وفي إطار **الأولويات الخمس** (الفصل الثالث)، يُنظر في **ثلاثة مجالات مواضيعية ذات الأولوية** لكل منطقة فرعية. وأخيرًا، يركز هذا التحليل على وضع كل بلد على حدة ويحدد **الأولويات القطرية**. وعلى أساس المجالات المواضيعية ذات الأولوية والأولويات القطرية، يمكن للوحدات الإدارية في الوزارات أن تعمل على صياغة البرامج المتّسقة ورزم التدابير مع الأهداف والمؤشرات. ويترك هذا الأمر بدوره أثرًا على تحديد الأهداف الخاصة بكل وحدة إدارية في الأقاليم والبلدان المختلفة (استراتيجية تسلسلية). ويندرج الرصد والإبلاغ ضمن صلاحيات السلطات الفدرالية المختصة.

وهنا يجب تقديم فكرتَين تكميليتَين: أولًا تنطبق المواضيع المتقاطعة مثل مسألة الحكم والبعد الجنساني والثقافة على المنطقة برمتها؛ ثانيًا هناك مبادرات أقاليمية من الصعب عرضها بالكامل لكنها تكتسب أهمية كبيرة نظرًا إلى بعدها الجغرافي. مثال على ذلك التعاون في مجال العلوم، مثل مشروع "سيزامي" *(SESAME - أي "المسرّع الضوئي الخاص بأبحاث العلوم التجريبية والتطبيقية في الشرق الأوسط")*، حيث تتمتّع سويسرا بصفة مراقب، ومثل مركز البحر الأحمر عبر الوطني *Transnational Red Sea Centre*، وهو أحد المشاريع البحثية التي تموّلها سويسرا والذي يرتكز على الشعب المرجانية في البحر الأحمر تساهم فيه الأردن وإسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية.

٤-١ شمال أفريقيا

إن التحديات الأساسية الثلاثة التي تواجهها شمال أفريقيا، والتي تشكل أيضا المجالات المواضيعية ذات الأولوية بالنسبة إلى سويسرا، هي **الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية** بهدف تعزيز العمالة والاستثمار، وتطبيق **مبادئ الحكم الرشيد والهجرة** الآمنة والمنتظمة.

إن شمال أفريقيا من **أقرب المناطق** جغرافيًا إلى سويسرا، إذ إن دولتين مجاورتين لسويسرا، وهما فرنسا وإيطاليا، لديهما حدود بحرية مشتركة مع دول شمال أفريقيا. ثم إن اللغة الفرنسية تربط سويسرا بشمال أفريقيا. وعند الحدود الجنوبية لشمال أفريقيا تمتدّ منطقة الساحل، حيث الفقر وعدم الاستقرار يسيطران على المشهد. لذلك تصبّ منطقة مستقرة ومزدهرة، حيث دولة القانون قائمة في شمال أفريقيا، في صلب مصلحة سويسرا.

من أبرز العوامل التي أدّت إلى احتجاجات "الربيع العربي" كان غياب أفق اقتصادي، فضلًا عن ارتفاع البطالة في صفوف الشباب، والقمع من خلال أجهزة الدولة الأمنية وأيضًا الإمكانيات المحدودة لمشاركة المواطنين في السياسة، وهذه العوامل تبقى حتى اليوم تحديات مركزية. فالنمو السكاني المرتفع، وتوزيع النمو الاقتصادي بشكل غير عادل، والتنوّع الضعيف جزئيًا وبالتالي ضعف قدرة الاقتصاد على الصمود، هذا الاقتصاد الذي لا يلبّي دائمًا احتياجات سوق العمل من خلال توفير التعليم المطلوب للشباب، والبيروقراطية الثقيلة والفجوة التكنولوجية، تؤدّي جميعًا إلى ارتفاع **البطالة في أوساط الشباب** وتزيد من **التوزيع غير العادل في المداخيل والثروات**. ويزيد انعدام التكامل السياسي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي، عرقلة التنمية الدينامية.

والمنطقة مغرية نظرًا إلى أنها **مركز إنتاج** مع يد عاملة رخيصة وقربها اللغوي. فضلًا عن ذلك، تسعى أوروبا إلى إنشاء سلسلة إمدادات قصيرة المسافة في ظل أزمة كوفيد-١٩ على سبيل المثال في القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات. وصارت هذه المنطقة اليوم بعدد سكانها الذي يناهز المئتي مليون نسمة من أبرز **الأسواق للصادرات** السويسرية في أفريقيا. وهذا من الأسباب التي تدفع بسويسرا إلى الترويج لتنمية اقتصادية شاملة للجميع في شمال أفريقيا، مع تقديم الفرص للشباب خصوصًا.

في ليبيا أدّت إطاحة النظام السابق إلى نزاع مسلّح داخلي مستمر حتى اليوم. إلا أن "الربيع العربي" جلب تطورات إيجابية أيضًا: ففي تونس انطلقت عملية انتقال السلطة بشكل ديمقراطي. وعلى الرغم من القمع هناك في بعض البلدان مجتمع مدني ناشط يناضل من أجل الحريات المدنية والسياسية. وبفضل صدقيتها واتصالاتها الجيّدة مع الحكومات إنما أيضًا مع الهيئات الخاصة، تستطيع سويسرا اليوم أن تعزّز الحوار. وفي ليبيا، تسمح هذه الاتصالات مع الخبرة في مجال القانون الإنساني الدولي لسويسرا بأن تؤدي دورًا ناشطًا في إطار عملية السلام.

أما بالنسبة إلى التوترات الطويلة الأمد حول الصحراء الغربية، فسويسرا تدعم جهود الأمم المتّحدة من أجل إيجاد حلّ يتماشى والقانون الدولي. هذا هو الشرط من أجل تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة التي تتأثّر أيضًا مباشرة بالأحداث الجارية على حدودها جنوبًا وشرقًا. والنزاعات المسلّحة في الساحل وفي قرن أفريقيا أو في السودان، في سوريا واليمن ولكن أيضًا في ليبيا تزعزع استقرار أفريقيا وتؤدّي إلى

هجرة غير نظامية ونزوح، إنما أيضًا إلى اتجار بالأسلحة والمخدّرات والبشر. ولذلك يشكّل شمال أفريقيا ممرًا مركزيًا نظرًا إلى موقعه الجغرافي.

في الوقت نفسه، ليست الدول في شمال أفريقيا مجرّد بلدان مصدر وعبور للهجرة في اتجاه أوروبا، بل صارت هي أيضًا بلدان مقصد. مما يفتح لسويسرا إمكانات جديدة للتعاون في مجالي الهجرة والحماية. فسويسرا تدعم السلطات والمؤسسات المحلية في إدارة الهجرة بواسطة الخبرة والمشاريع التي تقوّي نظم اللجوء المحلية وإدارة الحدود. كذلك ترمي مشاريع إضافية إلى حماية المهاجرات والمهاجرين ودمجهم في بلدان الاستقبال الأولى وإلى تقديم مساعدات طارئة على طول طريق الهجرة مثل المساعدة على الوصول إلى الرعاية الطبية وإلى سوق العمل مع تقديم المشورة القانونية أو حماية حقوق الإنسان والوقاية من الاتجار بالبشر. وتركّز هنا سويسرا على حماية الأطفال المهاجرين من دون مرافق. وفي المقابل، تتطلّع إلى حسن التعاون فيما يتعلق بإعادة قبول طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم في سويسرا.

هناك تطوّرات أخرى ترتدي أهمية بالنسبة إلى سويسرا عند حدوثها. فهناك بعض المناطق المعرّضة مباشرة لمخاطر **تغيّرات المناخ** ونقص الوصول إلى مياه الشرب. إذ إن التحضّر السريع يضع بعض المدن مثل الجزائر العاصمة أو الدار البيضاء أو القاهرة أمام تحديات كبرى. فتأتي هنا سويسرا بدعم قائم على حلول ابتكارية. وبهدف متابعة مصالح سويسرا في شمال أفريقيا على نحو أكثر فعالية، تُعقد لقاءات دورية على أعلى المستويات، مثلًا في إطار المشاورات السياسية الثنائية.

تقارب بين شمال أفريقيا وأفريقيا ما دون الصحراء

في السنوات الأخيرة، التفتت شمال أفريقيا أكثر فأكثر نحو القارة الأفريقية. إذ إن مصر، بقيادة الرئيس السيسي، قد أعادت هيكلة السياسة الأفريقية وفي العام ٢٠١٩، تبوأت رئاسة الاتحاد الأفريقي، مما يدلّ على أنها، بعد عقود من الغياب، تسعى إلى استعادة نفوذها السياسي والاقتصادي. وتؤدي الجزائر دورًا مهمًا في الساحل وهي أيضًا تستضيف مقر لجنة متابعة اتفاق السلام في مالي. وكان أيضًا الرئيس الجزائري الجديد أوّل مَن دعا إلى إنشاء وكالة تعاون دولي في أفريقيا. أما ليبيا فكانت، منذ عهد العقيد القذافي، دومًا ناشطة جدًا في القارة الأفريقية. وخلّف النزاع المسلّح في ليبيا آثارًا وخيمة على بلدان منطقة الساحل، ويبقى على الاتحاد الأفريقي أن يؤدي دورًا مهمًا في إيجاد حل للنزاع. كذلك يعزز المغرب أيضًا منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، عام ١٩٩٩، تقاربه من أفريقيا وعاد إلى أحضان الاتحاد الأفريقي بعد غياب دام أكثر من ثلاثة عقود. وهو يؤدي، خصوصًا في مجالَي الاقتصاد والتعليم، دورًا جوهريًا في القارة الأفريقية، ويشكّل مطار الدار البيضاء مركزًا مهمًا للملاحة الجوية بين القارة الأفريقية والقارات الأخرى. وتتموضع تونس أيضًا كمركز للشركات الأوروبية التي ترغب في ولوج السوق الأفريقية وتدعم استراتيجية تهدف إلى تنظيم رحلات جوية منتظمة مع غرب أفريقيا، وتستقبل كذلك الكثيرين من الطلاب الأفارقة في الجامعات التونسية وتعفي الكثير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء من تأشيرة الدخول إلى أراضيها.

المجالات المواضيعية

١- السلام والأمن وحقوق الإنسان

- تؤدي سويسرا دورًا قياديًا في الحوار بين مختلف الأطراف في ليبيا.
- تدعم سويسرا عمليات الانتقال والإصلاحات الاجتماعية والسياسية.
- تعمل سويسرا على تنفيذ مبادرة إقليمية للوقاية من النزاعات والتطرّف العنيف.
- تنشط سويسرا في مواضيع سياسة السلام وذلك ضمن ترشّحها إلى مقعد في مجلس الأمن الدولي كشريك كفؤ.

٢- التنمية المستدامة

- تدعم سويسرا التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.
- تقدم سويسرا خبرتها للدول من أجل تحسين استقرار الاقتصاد الكلّي وشروط عمل القطاع الخاص. وهي تتيح نفاذ الشركات السويسرية إلى أسواق نامية مثيرة للاهتمام.
- تدعم سويسرا المؤسسات الحكومية في الاضطلاع بواجباتها وتقديم الخدمات الاجتماعية.
- تعزّز سويسرا نفاذ الشباب والنساء إلى سوق العمل. وتساهم بخبرتها في مجال التعليم المزدوج بالتعاون مع القطاع الخاص.

٣- الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين

- تساهم سويسرا في معالجة أسباب النزوح والهجرة غير النظامية.
- تحمي سويسرا، من خلال المشاريع والتدابير، المهاجرات والمهاجرين في دول الاستقبال الأولى وعلى طول طرق الهجرة، وتدعم أيضًا اندماجهم في الميدان.
- تدير سويسرا حوارات ثنائية منتظمة بشأن الهجرة مع جميع دول شمال أفريقيا وتسعى إلى إبرام مزيد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الهجرة بما في ذلك إعادة قبول طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم.
- تدعم سويسرا إدارة الهجرة في المنطقة من خلال تعزيز قدرات السلطات والمؤسسات المحلية المعنية بالهجرة وتدعم الإصلاحات في سنّ التشريعات.

إلى جانب هذه المجالات المواضيعية، تسعى سويسرا إلى مضاعفة التعاون في مجالات مثل النقل والطاقة المستدامة والزراعة بالتعاون مع القطاع الخاص ودول شمال أفريقيا.

الأولويات الخاصة بكل بلد

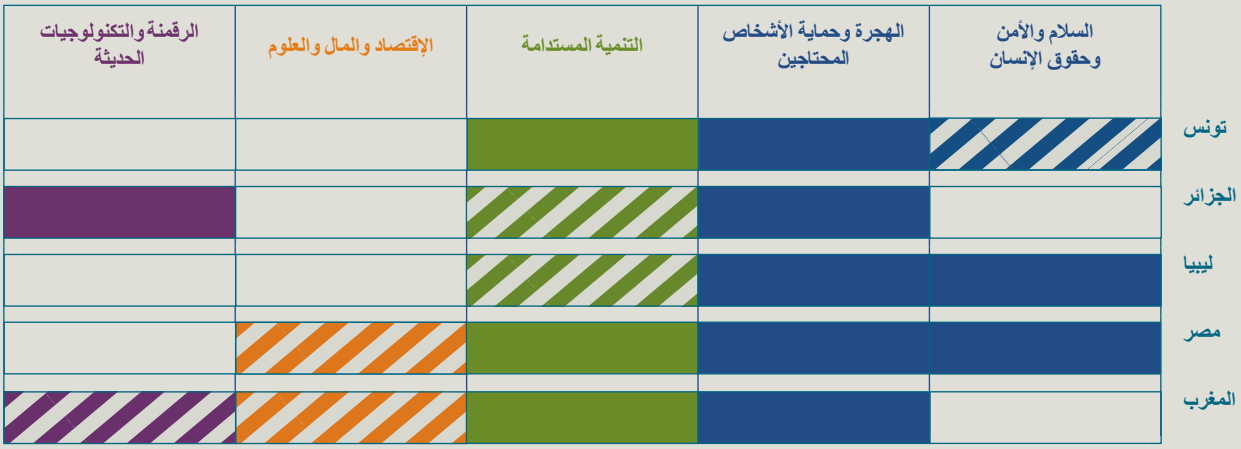

خانات ذات اللون الواحد: موضوع ذو أولوية عالية / خانات ذات اللون المتقطّع: موضوع ذو أولوية / خانات من دون لون: موضوع ذو أولوية متدنية
تتطابق الخانات ذات اللون المتقطّع ("موضوع ذو أولوية") مع العناوين الواردة بالخط المائل تحت "أولويات سويسرا".

أولويات سويسرا في تونس

إن تونس من الدول ذات الأولوية في مجال التعاون الدولي من خلال برامج التنمية التي وضعتها كل من وزارة الخارجية (إدارة التعاون الإنمائي) ووزارة الاقتصاد والتعليم والبحوث (وزارة الدولة للاقتصاد) ووزارة العدل والشرطة (وزارة الدولة للهجرة). وترد تفاصيل هذه البرامج في "برنامج التعاون السويسري لتونس ٢٠٢١-٢٤"، وفقاً لاستراتيجية التعاون الدولي ٢٠٢١-٢٤.

الهجرة:
ستتابع سويسرا شراكتها الشاملة في مجال الهجرة مع تونس، والتي تغطي من جملة أمور إعادة قبول الأشخاص المقيمين في سويسرا دون ترخيص، مع مواصلة تنفيذ مشاريع محلية في مجالات مثل التعاون الشرطي أو المساعدة القانونية المتبادلة.

التنمية المستدامة:
تدعم سويسرا تونس من خلال مدّها بالخبرات من أجل تحسين التكامل في سلاسل القيم العالمية والإقليمية واستحداث الفرص التجارية. وبغية تحسين القدرة على التنافس وإيجاد مناخ مؤات للاستثمار، تدعم سويسرا المشاريع الابتكارية في السياحة المستدامة وفي المبادرات التي تستعمل التكنولوجيات الحديثة كمحرّك لها.

الحكم:
تسخّر سويسرا خبراتها من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية ودعم شفافية عمليات الإدارة المالية العامة. وهي تدعم تونس في تطبيق اللامركزية. ويشكّل تنفيذ مذكرة التفاهم للعام ٢٠١٦ للوقاية من التطرّف العنيف أداة لتعزيز مساءلة المؤسسات الحكومية.

الجزائر

أولويات سويسرا في الجزائر

الهجرة:
في إطار الحوار الثنائي المنتظم بشأن الهجرة، تطمح سويسرا إلى تنفيذ متسق للاتفاق المبرم مع الجزائر. وفي الوقت نفسه، تدعم سويسرا مشاريع في الميدان بهدف دمج أفضل للمهاجرات والمهاجرين في سوق العمل.

التكنولوجيات الحديثة:
بالتعاون مع الحكومة الجزائرية وفي إطار مشاريع التعاون الدولي، تقوم سويسرا بتقويم المجالات التي يمكن أن تدعم فيها جهود الإصلاح الحكومي (مثلا الرقمنة أو الابتكار أو التعليم المهني المزدوج).

المشاريع الثلاثية الأطراف:
تبني سويسرا على دور الجزائر الإقليمي لتطوير مشاريع ثلاثية الأطراف مع بلدان الساحل في إطار التعاون فيما بين دول الجنوب بشأن مواضيع مثل الهجرة أو دعم السلام أو الأمن.

ليبيا

أولويات سويسرا في ليبيا

السلام والمساعي الحميدة:
تعرض سويسرا نفسها كدولة مضيفة للعملية السياسية التي تضطلع بها الأمم المتّحدة. وهي تتعهّد دورًا ناشطًا في إطار عملية برلين بصفة كونها عضوًا فيها ورئيسة مشاركة في مجموعة العمل المعنية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

المساعدة الإنسانية:
تدعم سويسرا الأشخاص في الأزمات وتشارك في الحوار السياسي الإنساني. وتضطلع بدور تنسيقي مركزي بين الجهات الفاعلة الدولية المعنية بالمساعدة الإنسانية.

الاستدامة:
تنظّم سويسرا على أراضيها دورات دراسية للجهات الفاعلة الليبية تتعلق بمواضيع مثل الفدرالية المالية والزراعة المستدامة وإدارة المياه بهدف نقل المعارف والدرايات وتكثيف التواصل بين مختلف الأطراف.

مصر

أولويات سويسرا في مصر

إن مصر من الدول ذات الأولوية في مجال التعاون الدولي من خلال برامج التنمية التي وضعتها كل من وزارة الخارجية (إدارة التعاون الإنمائي وقسم الأمن البشري بالإدارة السياسية) ووزارة الاقتصاد والتعليم والبحوث (وزارة الدولة للاقتصاد). وتستند هذه البرامج إلى "برنامج التعاون السويسري لمصر ٢٠٢١-٢٤"، وفقاً لاستراتيجية التعاون الدولي ٢٠٢١-٢٤.

حقوق الإنسان:
تناقش سويسرا مع الحكومة مواضيع حقوق الإنسان، وتدعم وتحمي الناشطات والناشطين في هذا المجال. فهي تقدّم إلى منظمات المجتمع المدني منصات للحوار بهدف إقامة النقاش في مواضيع متداخلة. وتراعي كذلك السلام والأمن وحقوق الإنسان، وهي جميعًا مواضيع متقاطعة تُطاوِل المجالات كلها.

الهجرة:
تقود سويسرا، بالاشتراك مع شركاء محليين ودوليين مشاريع لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، وأيضًا مشاريع لدمج المهاجرين وتحسين وصولهم إلى سوق العمل.

تغيّرات المناخ والتحضّر:
تدعم سويسرا مبادرات في مجالات إدارة المياه وإعادة التدوير والاقتصاد الأخضر، وتساهم كذلك في التخفيف من حدّة عواقب التغيّرات المناخية والتحضّر.

الاقتصاد:
عبر مشاريع توطّد سويسرا خصوصًا عمليات الاقتصاد الكلّي وتطوير البنى التحتية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية. وهي تركّز في أولويتها على النفاذ إلى الوسائل المالية وعلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل وعلى الإعداد المهني في المنشآت السويسرية في الموقع.

أولويات سويسرا في المغرب

الهجرة:
ترغب سويسرا في أن تكثّف الحوار مع المغرب بهدف إبرام اتفاقية بشأن الهجرة، على أن يقترن باتفاقيات تعاون إضافية في المستقبل (مثل التعاون بين أجهزة الشرطة والمساعدة القانونية المتبادلة والتأمين الاجتماعي).

التنمية المستدامة:
وفق مذكرة تفاهم قائمة، تسعى سويسرا إلى تعاون معزّز في مجالات كلّ من الطاقة والمواصلات والزراعة. وهي ملتزمة بتنفيذ المذكرة بشكل متّسق من خلال تسهيل دعم الخبراء المتبادل ودعم مشاريع القطاع الخاص السويسري.

التعليم
التكنولوجيات الحديثة:
تواكب سويسرا الإصلاحات في القطاع التعليمي وكذلك في التعليم المهني حيث توظّف خبراتها وتسهّل التواصل بين الجهات الفاعلة المعنية في سويسرا والمغرب. وهي تدعم المبادرات التي تطلقها المؤسسات الأكاديمية السويسرية من أجل إقامة التعاون مع المؤسسات التربوية المغربية في مجالات مثل التعليم أو التكنولوجيا أو الابتكار.

الجهات الفاعلة السويسرية في شمال أفريقيا

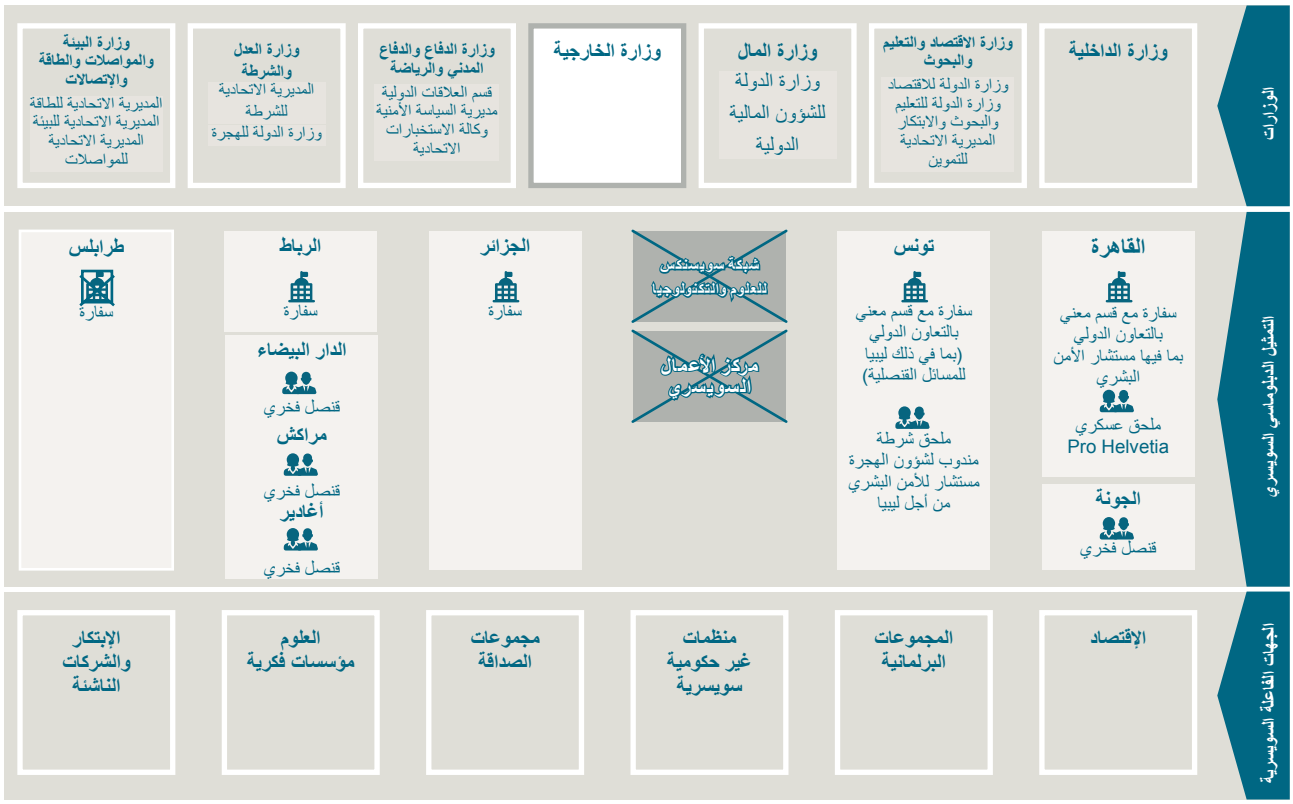

أبرز محاور العمل

١- **الزيارات الدبلوماسية:** يجب إقامة الزيارات الدبلوماسية على أرفع مستوى ممكن. في بلدان شمال أفريقيا، تؤدّي العلاقات الشخصية على أرفع المستويات دورًا محوريًا بهدف تمثيل مصالح سويسرا.

٢- **التبادل الإقليمي:** ينبغي تشجيع التبادل الإقليمي، ولا سيّما فيما بين الخبراء والخبيرات. فالتبادل يولّد الثقة. وهنا تنظّم سويسرا منصات غير رسمية أو رحلات دراسية تتعلق بمواضيع مثل الفدرالية المالية أو اللامركزية أو التعليم المهني أو التطرّف العنيف أو معاملة الأقليات.

٣- **المشاريع الثلاثية الأطراف:** تتمتّع بلدان شمال أفريقيا بمعرفة وشبكة واسعة ولا سيّما في منطقة الساحل أو القرن الأفريقي. وينبغي دعم مشاريع ثلاثية الأطراف (سويسرا مع شمال أفريقيا وبلدان الساحل/القرن الأفريقي) تتعلق بمواضيع مثل الهجرة أو الاندماج أو الوقاية من التطرّف العنيف.

٤- **التعليم المهني:** ينبغي دعم نظام تعليم مهني محلي. وتستطيع سويسرا، بفضل خبرتها في التعليم المهني، أن تدعم مشاريع في إطار شراكة بين القطاعَين العام والخاص تشكّل نموذجًا يُحتذى به. وفي مرحلة لاحقة، يمكنها أن تعوّل على الاعتراف بهذا النوع من التعليم في المنطقة.

٥- **السفارة في ليبيا:** يجب إعادة فتح سفارة سويسرا في ليبيا ما إن يسمح الوضع الأمني بذلك. وهكذا تتمكّن سويسرا من أن تضطلع على نحو أفضل بدورها كوسيط في ليبيا.

٦- **الاقتصاد:** ينبغي تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في شمال أفريقيا. إضافة إلى أنشطة التعاون الدولي، تبرز فرص إضافية للعلاقات الاقتصادية، مثلًا في مجال الطاقات المتجدّدة.

٢-٤ الشرق الأدنى

منطقة الشرق الأدنى أمام تحديات مركزية ثلاثة، وبالتالي المجالات المواضيعية ذات الأولوية بالنسبة إلى سويسرا هي **النزاعات المسلّحة أو السياسية، والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد**. في الوقت نفسه، يفسح تطوّر الشركات الناشئة start-ups في المنطقة والتي صارت معروفة عالميًا، في المجال أمام فرص جديدة.

يستمرّ **النزاع الإسرائيلي الفلسطيني** منذ أكثر من سبعين عامًا. في الأساس هو نزاع على مطالبات بالأراضي. بعد الحرب العالمية الثانية، أقرّت عصبة الأمم انتداب بريطانيا على فلسطين. وفي العام ١٩٤٧، اقترحت الأمم المتحدة خطة تقسيم لفلسطين إلى دولتَين، واحدة يهودية وأخرى عربية. وهكذا أُنشئت دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨. بعدئذ اندلعت في العام نفسه، ١٩٤٨، الحرب العربية الإسرائيلية التي خلّفت وراءها أزمة اللاجئين المستمرّة حتى اليوم. هناك تقديرات تفيد أن عدد اللاجئين وصل إلى ٧٥٠ ألف لاجئ فلسطيني آنذاك في العام ١٩٥٠. وبما أن وضع اللاجئ "يُورّث"، وما دام لا حلّ سياسيًّا للمشكلة حتى اليوم، ونظرًا إلى النمو السكاني، يصل اليوم عدد اللاجئين المسجّلين لدى **وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)** إلى ما يتجاوز خمسة ملايين ونصف المليون. وهم إمّا عديمو الجنسية وإما صاروا مواطنين في بلدان الشرق الأدنى. وهم يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الأردن وسوريا ولبنان. يعيش ثلثهم في مجتمعات معترف بها رسميا كمخيمات اللاجئين. وإن الخدمات التي تقدّمها الأونروا إلى اللاجئين حيوية وشديدة الأهمية. وبما إنّ نادرًا ما يحقّ للفلسطينيين الدخول إلى سوق العمل، فهم لا يجدون أي أفق مستدام أمامهم، مما يديم اعتمادهم على هذا النظام.

الأونروا

في غياب حلّ سياسي للنزاع في الشرق الأدنى، بما فيه وضع اللاجئين الفلسطينيين، فإن وكالة الأونروا لا تزال تؤدّي دورًا محوريًا في دعم الشعب الفلسطيني. من خلال توفيرها الخدمات الأساسية، ولا سيّما في مجالَي التعليم والصحّة، هي تساهم في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وفي منع التطرّف.
تدعم سويسرا الأونروا منذ أن أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتّحدة في ديسمبر ١٩٤٩. وفي ديسمبر ٢٠١٩، مُدّدت ولايتها ثلاث سنوات إضافية. وبصفة كونها أهمّ منظمة دولية تعمل في المجال الإنساني في المنطقة، فهي ناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان.
منذ سنوات والأونروا تواجه مشاكل إدارية ومالية. فموازنة الأونروا وصلت إلى ١,٤ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٢٠ وتراوح مساهمة سويسرا في هذه الموازنة سنويًا بين ٢٠ و٢٧ مليون فرنك سويسري.
تدعم سويسرا الإصلاحات الضرورية للأونروا التي أتت بعد سلسلة من الانتقادات الموجّهة إليها. يجب التركيز أكثر على استحداث فرص العمل ولا سيّما نفاذ اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل.
إنما حتى اليوم لم يبرز بعد أي حل يسمح بتخفيف الاعتماد البنيوي للاجئين الفلسطينيين على الأونروا.

بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية، تبلورت رؤية دولية تحظى بدعم واسع، مفادها أن البحث عن حل للصراع ينبغي أن يستند إلى عدد من المعايير، منها الاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء متصلة الأراضي وذات السيادة على أساس حدود ١٩٦٧، إنما أيضًا مع إيجاد حلّ عادل وشامل ومنصف لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وللحدود والمسائل الأمنية ولوضع القدس. إن العديد من الدول تتخذ موقفا مفاده أن القدس يجب أن تكون عاصمة الدولتين. وتدعم سويسرا هذا الموقف، على أن تُترك المسألة أساسًا للطرفَين كي يتّفقا على حلّ مقبول.

حتى اليوم، فشلت كل الجهود في إيجاد حلّ للنزاع. ثم إن خطة السلام للشرق الأدنى التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في بداية العام ٢٠٢٠ لم يعدها الطرفان حلًا مقبولًا، ولم تلقَ تأييدًا قويا لا من الدول العربية ولا من المجتمع الدولي بأسره.

تبقى العوائق أمام حلّ النزاع كثيرة. إذ تسارعت حركة الاستيطان في الضفة الغربية بما في ذلك حول القدس وداخلها، مما زاد من حدّة الأعمال العدائية والمعارك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما يصعّب التوصّل إلى حلّ الدولتَين. وأخفقت حتى الآن الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية وعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة بسبب التوترات بين حماس وفتح. غير أن شرعية المؤسسات الفلسطينية والمصالحة الداخلية الفلسطينية، بما فيها عبر الانتخابات، تبقى شروطًا ضرورية لحلّ الدولتَين. ونظرًا إلى الوضع الإنساني والاقتصادي المتدهور في قطاع غزة، يبقى الوضع الأمني هشًا وخطر العودة إلى السلاح من جديد ماثلًا.

موقف سويسرا حيال نزاع الشرق الأدنى[٦]

تدعم سويسرا الرؤية التي وضعها مجلس الأمن الدولي لمنطقة تتعايش فيها بسلام دولتان ديمقراطيتان متجاورتان، إسرائيل وفلسطين، ضمن حدود آمنة معترف بها. وسويسرا على اقتناع بأن المفاوضات بين الطرفين على حلّ الدولتَين وفق القانون الدولي والمعايير المتّفق عليها دوليًا، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي، هي السبيل الوحيد للتوصّل إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

في إطار القضايا المتعلقة بالوضع النهائي لفلسطين وإسرائيل، على الطرفَين أن يجدا حلًا مقبولا بشأن المسائل التالية:

١) وضع القدس؛
٢) حلّ عادل وشامل لقضية اللاجئين؛
٣) الحدود المستقبلية (الاتفاق على أساس ١٩٦٧ مع إمكان الاتفاق على تبادل متعادل للأراضي)؛
٤) ترتيبات أمنية بين فلسطين وإسرائيل.

تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وإلى الامتناع عن اتخاذ الخطوات الأحادية الجانب التي قد تزعزع جهود السلام. وهي تعرض على الطرفَين مساعيها الحميدة دعمًا لاستئناف محادثات سلام تتسم بالمصداقية.

في السنين العشر الماضية، عاشت المنطقة انتفاضة تجاوزت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ففي العام ٢٠١١، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية في **سوريا** وتحوّلت إلى نزاع مسلّح أدّى إلى أزمة إنسانية وأزمة هجرة. في المنطقة ١١ مليون شخص يعوّل على مساعدات الطوارئ. يعيش في البلدان المجاورة (الأردن وتركيا والعراق ولبنان) أكثر من ٥,٥ مليون سوري مسجّلين كلاجئين وهناك ٦ ملايين نازح داخليًا. يعيش الكثيرون من اللاجئين في ظروف صعبة وهشة وقد استُنفدت قدرات المجتمعات والحكومات المستقبلة إلى أقصى حدّ.

يبرز من باب الأولوية تقديم المساعدة في الميدان. وتقدّم سويسرا التدابير الخاصة بمساعدات الطوارئ، وتدعم المشاريع التي تساعد الأشخاص الأكثر تضررًا من النزاع وتوفّر لهم الحلول المستدامة. وهي تشمل تسجيل اللاجئين وتوثيقهم، توفير المشورة القانونية لهم وحماية حقوقهم الأساسية وكذلك تنظيم إعادة توطينهم. وتعزّز سويسرا، لدى البلدان المجاورة لسوريا، قدرات السلطات المحلية على إدارة الهجرة بواسطة الخبرات في مجالات مثل *إدارة الحدود المتكاملة*. واليوم، تبقى مواضيع مثل عودة اللاجئين وشروط إعادة إعمار سوريا موضع جدل وستكتسب في المستقبل أهمية متزايدة.

يبقى الحل السياسي لأزمة سوريا الشرط الأساسي لتجاوز الأزمة الإنسانية. لذلك تدعم سويسرا محاولات البحث عن حلّ بصفة كونها الدولة المضيفة لمحادثات السلام برعاية الأمم المتّحدة في جنيف.

في **العراق**، لا يزال يعيش حتى اليوم حوالي ١,٦ مليون نازح داخليًا ويعيش ما يقارب سبعة ملايين نسمة من المساعدات الإنسانية. وتبدأ العراق الآن عملية إعادة إعمار بعد سنين من الحرب والأزمات، مما يولّد الفرص أمام تعزيز العلاقات الثنائية. وهناك تعاون قائم في مجال عودة طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم. وينبغي تعزيز هذا التعاون وإضفاء الطابع الرسمي عليه إن أمكن. وتبدي سويسرا اهتمامًا بدعم السلطات العراقية في إعادة الدمج وإدارة الهجرة. وهنا يمكن توطيد التعاون الاقتصادي. وبيّن انتشار "الدولة الإسلامية" في العراق أن المؤسسات القوية وسيادة القانون وإزالة التوترات الطائفية (بين الشيعة والسنّة) عوامل مركزية في استقرار المنطقة. وهناك دول أوروبية عدة موجودة في البلد وممثّلة بسفارات، بينما تمثل سويسرا مصالحها في العراق من خلال سفارتها في الأردن.

يقف الشرق الأدنى أمام تحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية. فالنمو السكاني مع تقييد الحريات الأساسية يرافقهما **وضع اقتصادي صعب** تؤدّي جميعًا إلى ارتفاع البطالة وتأجيج حركة الاحتجاجات. وعلى وجه الخصوص، يفتقر الشباب إلى الفرص الاقتصادية مما قد يشجّع على التطرّف العنيف. وتدلّ حركة الاحتجاجات في لبنان منذ أواخر ٢٠١٩، ولا سيّما ردود الفعل بعد انفجار بيروت في أغسطس ٢٠٢٠، على وعي سياسي كبير ولكن أيضًا على شعور بالإحباط لدى الشعب.

ترغب سويسرا في أن تلبّي تطلعات الشباب من خلال دعم التعليم المهني ونفاذهم إلى سوق العمل. وهنا تُراعى التكنولوجيات الحديثة بشكل خاص.

٦ https://www.eda.admin.ch/eda/en/fdfa/fdfa/aktuell/dossiers/alle-dossiers/ch-position-nahostkonflikt.html

المجالات المواضيعية

١- السلام والأمن وحقوق الإنسان

- تعرض سويسرا دورها كميسر في عمليات السلام في المنطقة، ولا سيّما في الصراع في الشرق الأدنى وفي النزاع في سوريا.
- تنشط سويسرا في الوقاية من النزاعات وتناهض التطرّف العنيف. وهي تدعم الجهود الرامية إلى التعامل مع الماضي كي لا تفلت الجرائم من العقاب وكي يتم معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وتشكّل قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الإطار لالتزام سويسرا.
- تتمسّك سويسرا بالتزامها حيال سياسة السلام في إطار ترشحها لمقعد في مجلس الأمن الدولي.
- تدعم سويسرا هيئة الأمم المتّحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط (UNTSO) التي أُسّست في العام ١٩٤٨ مع مشاركة عشرات من المواطنات والمواطنين السويسريين. تنتشر بعثة السلام هذه بهدف مراقبة وقف إطلاق النار على طول الحدود بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومصر.
- تدعم سويسرا المبادرات الرامية إلى إرساء قواعد عادلة من أجل استخدام الموارد المائية العابرة للحدود بغية تقليص إمكانات اندلاع نزاع (مبادرة السلام الأزرق).

٢- الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين

- تواصل سويسرا توفير المساعدة الإنسانية لأكثر الأشخاص تضررًا بالنزاعات وهي ملتزمة بحماية اللاجئين والنازحين داخليًا.
- تدعم سويسرا السلطات المحلية في بناء قدراتها على إدارة الهجرة.
- تدعم سويسرا الفرص الطويلة الأمد للاجئين والنازحين داخليًا والمهاجرين من خلال توفير التعليم العالي الجودة وإمكانات العمل وإعادة توطين أكثر الأشخاص استضعافا.

٣- التنمية المستدامة

- تدعم سويسرا السلطات المحلية في توفير الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية وتزوّد المياه.
- تعزّز سويسرا تعاونها مع القطاعَين العام والخاص من أجل استخدام قدرات التكنولوجيات الحديثة.
- تدعم سويسرا المشاريع التي تسهّل وصول الشباب والنساء إلى سوق العمل.

إلى جانب المجالات المواضيعية الثلاثة ذات الأولوية تعمل سويسرا في مجالات الاقتصاد والمال مع إسرائيل. كذلك تعمل مع الأردن وإسرائيل وبلدان أخرى من المنطقة ضمن مبادرات إقليمية تتركز على دبلوماسية العلوم.

الأولويات الخاصة بكل بلد

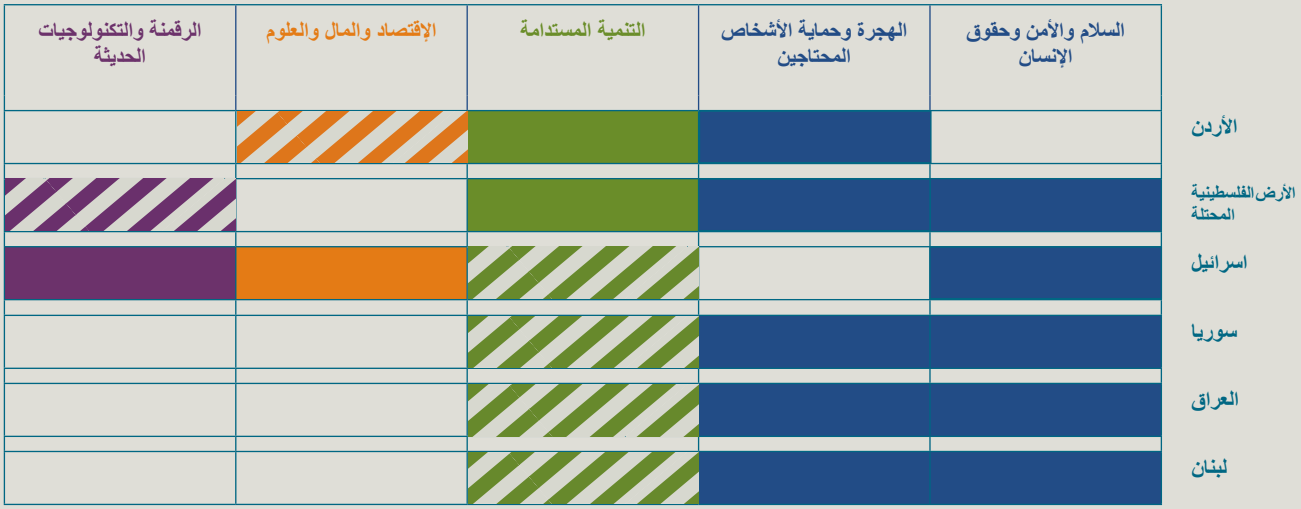

خانات ذات اللون الواحد : موضوع ذو أولوية عالية / خانات ذات اللون المتقطّع : موضوع ذو أولوية / خانات من دون لون : موضوع ذو أولوية متدنية.
تتطابق الخانات ذات اللون المتقطّع (موضوع ذو أولوية) مع العناوين الواردة بالخط المائل تحت أولويات سويسرا.

الأردن

الأردن

٢٠١٥: ٩,٢٦٧ مليون
٢٠٣٠: ١٠,٦٥٥ مليون

إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد: ٤٢٤٢ دولار أمريكي
حجم التجارة: ٣٢٨,٩ مليون فرنك سويسري

الجالية السويسرية: ٢٦٥
سفارة منذ: ١٩٧٠

أهمّ الاتفاقيات:
اتفاقية التجارة الحرة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، اتفاقية حماية الاستثمار

ACE ٢٣,٨ سنة	٩١٪ (٢٠١٦)	١٩٠/٧٥	٢,٢٪	١٦٣/٧٧
١٤١/٤٥	٣٧,٢٪ (٢٠١٨)	١٤١/١١١	١٤١/٧٠	١٤١/٦٤

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد:
– الاستقرار أولوية. يسعى الأردن إلى درء الاضطرابات التي قد تنجم عن عمليات ضم محتملة في الضفة الغربية.
– يسعى الأردن إلى إعادة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى بلادهم للتخفيف من الأعباء على الاقتصاد والبنية التحتية.
– نسبة بطالة الشباب مرتفعة، يجب تأمين الفرص الضرورية للشباب من أجل الوصول إلى سوق العمل.

السلام والأمن وحقوق الإنسان	الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين	التنمية المستدامة	الاقتصاد والمال والعلوم	الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

أولويات سويسرا في الأردن

الحماية والهجرة:
تسعى سويسرا، من خلال دعمها لمشاريع والحوار الثلاثي مع السلطات الأردنية ووكالة الأونروا إلى إيجاد حلول مستدامة وتحسين ظروف العيش للأشخاص في الأزمات وللاجئين والنازحين داخليًا.

الوظائف:
ينبغي تعزيز حسّ المبادرة والابتكار عبر الشراكات في مجال التعليم المهني.

دبلوماسية العلوم:
يُعنى بها مشاريع الابتكار والبحوث عبر الوطنية التي تقوم بها المؤسسات المستقلة مثل مشروع سيزامي، وعند الإمكان، تُستخدم لمدّ الجسور من خلال مبادرات سلام إقليمية.

الأرض الفلسطينية المحتلة

الأرض الفلسطينية المحتلة

٢٠١٥: ٤,٥٢٩ مليون
٢٠٣٠: ٦,٣٤٢ مليون

إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد: ٣١٩٩ دولار أمريكي
حجم التجارة: ٣٦,٠ مليون فرنك سويسري

الجالية السويسرية: ١٠٧
سفارة منذ: ٢٠٠١

أهمّ الاتفاقيات:
اتفاقية التجارة الحرة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، اتفاقية حماية الاستثمار، اتفاقية الشراكة في شؤون الهجرة

ACE ٢٠,٨ سنة	٧٦,٢٪ (٢٠١٦)	١٩٠/١١٧	—	١٦٣/١٤٢
—	٤٦,٨٪ (٢٠١٨)	—	—	—

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد:
– إيجاد فرص، خاصة للشباب، عبر دعم مهاراتهم الريادية وبناء العلاقات الاقتصادية الثنائية.
– عملية السلام مع إسرائيل على أساس حل الدولتين.
– تعزيز شرعية المؤسسات الديموقراطية والمصالحة الفلسطينية الداخلية.

السلام والأمن وحقوق الإنسان	الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين	التنمية المستدامة	الاقتصاد والمال والعلوم	الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

أولويات سويسرا في الأرض الفلسطينية المحتلة

تشكّل الأرض الفلسطينية المحتلة أولوية للتعاون الدولي، حيث تدير وزارة الخارجية برامج إنمائية مختلفة، تماشيا مع "برنامج التعاون مع الشرق الأدنى ٢٠٢١-٢٠٢٤".

عملية السلام:
تعرض سويسرا مساعيها الحميدة من أجل تيسير الحوار الفلسطيني الإسرائيلي والفلسطيني الداخلي. وهي تسعى إلى تحقيق هدف، ألا وهو تحسين عمل المؤسسات الفلسطينية بناءً على سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام القانون الدولي.

المساعدة الإنسانية:
تدعم سويسرا السلطات المحلية من خلال توفير الخدمات للأشخاص في الأزمات مثل الوصول إلى المياه في قطاع غزّة وكذلك وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى الغذاء والتعليم.

الاستدامة:
تدعم سويسرا قدرة الشعب على الصمود لتخفّف من تعويله على المساعدات الإنسانية.

الوظائف
التكنولوجيات الحديثة:
تسعى سويسرا إلى التعاون مع القطاع الخاص بهدف إيجاد الفرص واستحداث الوظائف والأشغال ذات الدخل للشباب، ولا سيّما في مجال التكنولوجيات الحديثة.

إسرائيل

أولويات سويسرا في إسرائيل

عملية السلام:
تعرض سويسرا مساعيها الحميدة من أجل حوار فلسطيني إسرائيلي. وهي تشجّع الجهات الفاعلة الرئيسية على المشاركة في الحوار مع احترام القانون الدولي.

الاقتصاد والعلاقات مع أسواق المال:
في إطار الاتفاقيات وإعلانات النوايا القائمة بين البلدَين، تُكثّف العلاقات في المجالات الاقتصادية والخدمات المالية بهدف وصول أفضل إلى السوق بشكل متبادل بين المؤسسات الإسرائيلية والسويسرية.

دبلوماسية العلوم
التكنولوجيات الحديثة:
من خلال التعاون العلمي على أساس مبدأ العمل من القاعدة إلى الأعلى في مجالات متعددة (مثل التكنولوجيا المالية والسيبرانية والطبية والتكنولوجيا للخير العام والمناخ وغيرها)، يُمكن تسخيرها أيضًا لبناء الثقة وتخطّي التحديات الإقليمية.

الدبلوماسية الخضراء:
تخدم المشاريع المشتركة في مجالَي البيئة والمناخ ("الدبلوماسية الخضراء") عمليةَ نقل التكنولوجيا بهدف تنفيذ أهداف الاستدامة الواردة في خطة عمل ٢٠٣٠.

سوريا

سوريا

إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد: ٢٠٣٢ دولار أمريكي
حجم التجارة: ٣٧,٩ مليون فرنك سويسري

الجالية السويسرية: ---
سفارة منذ: ---

٢٠١٥: ١٧,٩٩٧ مليون
٢٠٣٠: ٢٦,٦٧٧ مليون

أهمّ الاتفاقيات:
اتفاقية التجارة الحرة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، اتفاقية حماية الاستثمار، شراكة في مجال الهجرة

ACE				
٢٥,٦ سنة	٥٤,٢٪ (٢٠١٦)	١٩٠/١٧٦	—	١٦٣/١٦٢
—	—	—	—	—

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد:
– تبقى الأولوية العسكرية استعادة كافة الأراضي، وفي صدارتها محافظة إدلب.
– تحاول سوريا إيجاد الوسائل لإعادة بناء البلاد.
– تسعى سوريا إلى زيادة حضور البعثات الدبلوماسية في دمشق.

السلام والأمن وحقوق الإنسان	الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين	التنمية المستدامة	الاقتصاد والمال والعلوم	الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

أولويات سويسرا في سوريا

السلام والأمن:
بصفة كونها دولة مضيفة، تدعم سويسرا عملية السلام في جنيف برعاية الأمم المتّحدة وتراعي إشراك المجتمع المدني ومعالجة مسألة المعتقلين والمفقودين. وهي تسهر على احترام القانون الدولي (مثلًا عبر الآلية الدولية المحايدة المستقلة) ومن خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا. وتعرض كذلك العمل الوقائي في مجال التطرّف العنيف (بما فيه "الجهاديون").

المساعدات الإنسانية:
تدعم سويسرا الأشخاص في الأزمات وتوفّر الحماية للمدنيين فضلًا عن مقوّمات الحياة الأساسية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

الاستدامة:
تدعم سويسرا قدرة الشعوب على الصمود كي تخفّف من تعويلها على المساعدات الإنسانية.

العراق

العراق

إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد: ٥٨٣٤ دولار أمريكي
حجم التجارة: ٢٣٥,٦ مليون فرنك سويسري

الجالية السويسرية: ٩٠
سفارة منذ: ---

٢٠١٥: ٣٥,٥٧٢ مليون
٢٠٣٠: ٥٠,١٩٤ مليون

ACE				
٢١ سنة	٧٠,٥٪ (٢٠١٨)	١٩٠/١٧٢	—	١٦٣/١٥٩
—	١٦,٦٪ (٢٠١٨)	—	—	—

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد:
– يشكّل الأمن والاستقرار أولوية: يسعى العراق بكافة الإمكانيات للحلول دون عودة المجموعات المتطرّفة.
– تريد الحكومة الجديدة أن تولّد الثقة، لا سيّما في أوساط الشباب ولدى فئات المجتمع الإثنية والدينية المتعددة.
– يودّ العراق أن يتموضع كجسر بين الشيعة والسنّة وكوسيط في النزاع بين إيران والسعودية.

السلام والأمن وحقوق الإنسان	الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين	التنمية المستدامة	الاقتصاد والمال والعلوم	الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

أولويات سويسرا في العراق

السلام والأمن:
تشدّد سويسرا على تعزيز الحوار وكذلك على التعامل مع الماضي وعلى إقامة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

التنمية الاقتصادية:
تسعى سويسرا، من خلال الحوار مع الحكومة، إلى تحسين إطار العلاقات الاقتصادية.

النزوح والهجرة / المساعدات الإنسانية:
على خلفية هذا الموضوع، تبرز مسألة إعادة طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم وإعادة دمجهم. وينبغي تعزيز العلاقات الثنائية مع العراق في مجال الهجرة وإعطاؤها الطابع الرسمي. وتسعى سويسرا إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين داخليًا.

لبنان

أولويات سويسرا في لبنان

السلام والأمن وحقوق الإنسان:
تتمتّع سويسرا بعلاقات ممتازة مع مختلف الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في لبنان، وتدعم الحوار من أجل حلّ الأزمات والنزاعات وكذلك التعامل مع الماضي والوقاية من التطرّف العنيف.

التنمية الاقتصادية:
تسعى سويسرا، في إطار التعاون الإنمائي ومن خلال الحوار مع الشركات السويسرية، إلى تحسين الظروف الإطارية للعلاقات الاقتصادية.

الحماية والهجرة:
تعمل سويسرا على تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والتعليم للأشخاص المحتاجين. وتعزّز كذلك قدرات السلطات المحلية على إدارة الهجرة وتقوّي النظم المحلية للاستقبال وتدعم الحلول المستدامة أيضًا عبر إعادة التوطين في سويسرا.

الجهات الفاعلة السويسرية في الشرق الأدنى

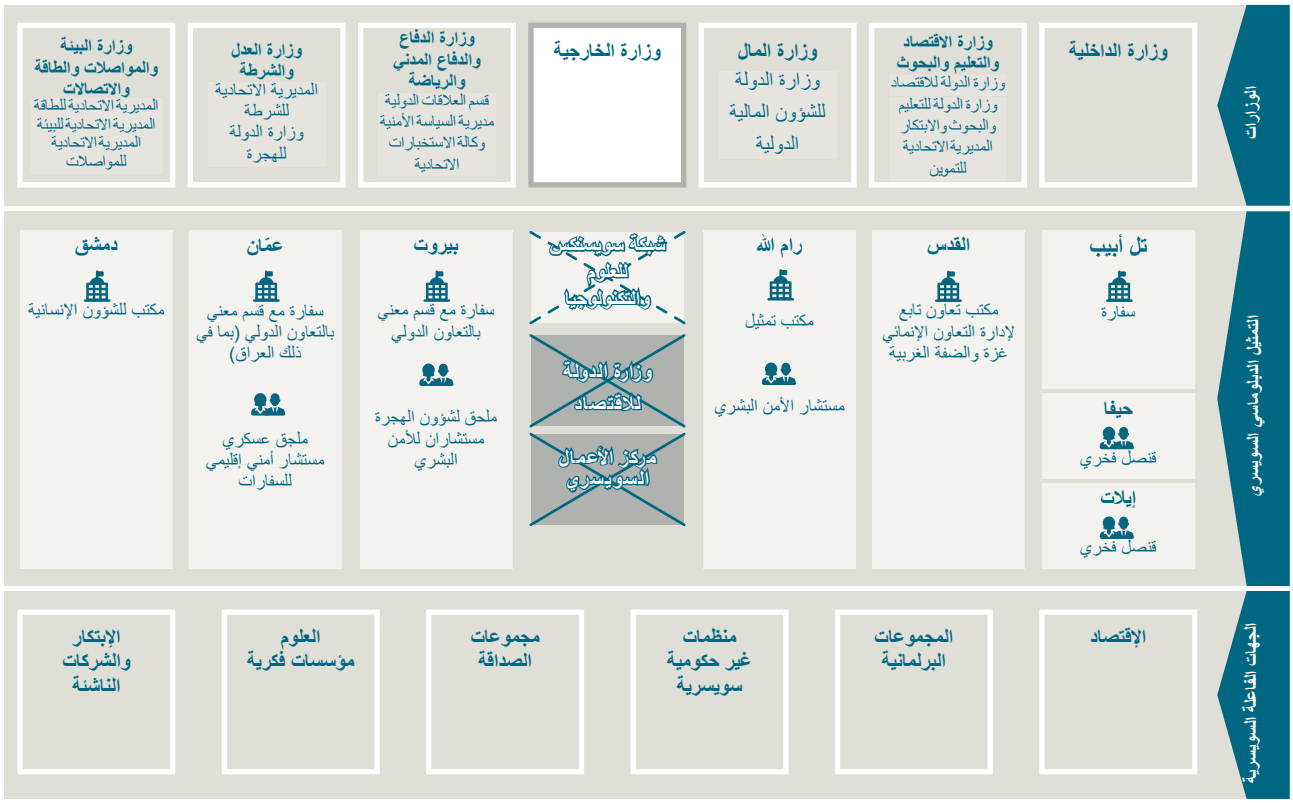

أبرز محاور العمل

١- **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**: تعرض سويسرا مساعيها الحميدة لتيسير الحوار الفلسطيني الإسرائيلي. وهي تشجع أبز الجهات الفاعلة في المنطقة على المشاركة في هذا الحوار. كذلك تدعم كل المساعي من أجل إيجاد حل عادل وسلمي للصراع تماشيًا مع القانون الدولي.

٢- **المبعوث الخاص للشرق الأدنى وفرقة العمل**: ينبغي مراجعة ولاية المبعوث الخاص وإعادة تحديدها من أجل الاستفادة القصوى من المساعي الحميدة. وعلى فرقة العمل الخاصة بالشرق الأدنى Near East Task Force أن تجتمع دوريًا وأن تضمن اتساق عمل الإدارة الاتحادية السويسرية.

٣- **الشركاء في التنفيذ**: في سياق مشحون بالنزاعات، من المهم خصوصًا اختيار الشركاء بعناية كبيرة والتحقّق منهم بشكل دائم. وتسعى سويسرا إلى التعامل مع عدد صغير من المنظمات غير الحكومية بشكل مركّز مع الحفاظ على حجم ثابت للتمويل.

٤- **الوظائف**: يكمن الشرط لحل مستدام للنزاع في فرص عمل للشباب. تدعم سويسرا حسّ المبادرة الفردية والمبادرات التي تفتح آفاقًا مهنية جديدة.

٥- **الهجرة**: تسعى سويسرا إلى الحفاظ على منطقة حماية للاجئين والنازحين داخليًا مع تعزيز قدرات السلطات المحلية.

٦- **الاستدامة**: تعزّز سويسرا قدرة المجتمعات على الصمود لتقلّص من تعويلها على المساعدات الإنسانية.

٧- **التمثيل الدبلوماسي**: نظرًا إلى أهمية العراق الجيوسياسية، تسعى سويسرا إلى فتح ممثلية دبلوماسية لها في هذا البلد.

٨- **دبلوماسية العلوم**: تُراعى مشاريع الابتكار والبحوث عبر الوطنية، وتُستخدم لمدّ الجسور من خلال مبادرات السلام الإقليمية، تماشيًا والاستراتيجية الدولية للمجلس الفدرالي.

٩- **الأونروا**: تدعم سويسرا تنفيذ برنامج الإصلاحات المعلن، وهي ملتزمة بتحسين آليات المراقبة.

٤-٣ شبه الجزيرة العربية وإيران

تُعدّ التحديات المركزية الثلاثة في منطقة شبه الجزيرة العربية وإيران - وبالتالي المجالات المواضيعية ذات الأولوية الثلاثة - **الاستقرار الإقليمي والأمن، التعاون الاقتصادي والمالي، والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية**.

منذ مدة طويلة تقع شبه الجزيرة العربية وإيران في **عين العواصف الدولية والإقليمية**. كثيرًا ما تُسجّل حوادث عند باب المندب أو مضيق هرمز، وهما موقعان استراتيجيّان مهمّان للتجارة الدولية، مثل الاعتداءات على سفن الشحن أو المناورات العسكرية مما يزيد من حدّة التوتّر بين الولايات المتّحدة الأميركية وإيران. وأدّت حرب **اليمن**، القائمة منذ سنوات، إلى أزمة إنسانية هي الأكبر عالميًا. ويبدو أن ما من حلّ للتوتّر القائم بين **قطر** من جهة، ومن جهة أخرى الإمارات العربية المتّحدة والبحرين ومصر والمملكة العربية السعودية. كذلك يُنذر الحضور الجيوسياسي والاقتصادي المتزايد لبعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القرن الأفريقي بإمكان اندلاع نزاعات جديدة. حيال هذه الخلفية، من الضروري إقامة الحوار بين دول المنطقة بهدف بناء الثقة ونزع فتيل الأزمات. ونظرًا إلى دور سويسرا بصفة كونها تتمتّع بصلاحيات الدولة الحامية (للولايات المتّحدة الأميركية في إيران، للمملكة العربية السعودية في إيران، لإيران في المملكة العربية السعودية ولإيران في كندا)، فهي تساهم إلى حدّ ملموس في إزالة التصعيد في المنطقة وتحافظ على قنوات الحوار. وبصفة كونها وسيطا كتومًا محايدًا وموثوقا به، يمكن لسويسرا أن تصل إلى أعلى المسؤولين السياسيين لهذه البلدان. وبفضل مصداقيتها وعلاقاتها الجيّدة مع جميع دول المنطقة وخبرتها المواضيعية المتنوّعة، تجد سويسرا نفسها في موقع مميّز يسمح لها بدعم الحوار. وهي تدعم مبادرات لبناء الثقة وللتكامل الإقليمي ويمكنها تقوية دورها من خلال تسمية خبير لها في هذه المبادرات في المنطقة.

دور سويسرا كدولة حامية

عندما تقطع دولتان علاقاتهما الدبلوماسية و/أو القنصلية، قد تقوم دولة ثالثة بدور "الدولة الحامية". وعند موافقة الطرفَين المعنيَين، تضطلع الدولة الحامية بالوظائف التي حددتها الدولة التي كلّفتها، فتمنح الحماية لمواطني هذه الدولة و/أو تمثّل مصالحها في الدولة الأخرى. وتسمح الدولة الحامية للدول المستفيدة من خدماتها بالحفاظ على الحدّ الأدنى من العلاقات.

لسويسرا تقليد طويل في تمثيل مصالح أجنبية، إذ أدت دور الدولة الحامية للمرة الأولى في القرن التاسع عشر. وهي تستطيع إمّا أن تقدّم خدماتها كوسيط بمبادرة منها، وإمّا أن تؤدّي هذه الوظيفة بناءً على طلب البلدان المعنية، شرط أن يوافق جميع الأطراف على هذا التكليف. تُمنح سويسرا صلاحيات الدولة الحامية بموجب اتفاقيات ينظّمها القانون الدولي، تُبرم بين سويسرا والدولة المكلّفة. وتدفع الدولة المكلّفة مبلغًا من المال لسويسرا في مقابل تكليفها بخدمات التمثيل هذه.

وقد أشار المجلس الفدرالي صراحة إلى استعداد سويسرا للاستمرار في الاضطلاع بمهام الدولة الحامية في استراتيجية السياسة الخارجية لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. واليوم تضطلع سويسرا بسبع مهام كدولة حامية وهي التالية: تمثّل سويسرا الولايات المتّحدة في إيران (منذ ١٩٨٠) وروسيا في جورجيا (منذ ٢٠٠٨) وجورجيا في روسيا (منذ ٢٠٠٩) وإيران في مصر (منذ ١٩٧٩) وإيران في المملكة العربية السعودية (منذ ٢٠١٧) والمملكة العربية السعودية في إيران (منذ ٢٠١٧) وإيران في كندا (منذ ٢٠١٩).

نظرًا إلى أسعار النفط المتقلّبة، تسعى الدول في المنطقة إلى **تنويع اقتصادها ومصادر دخلها**. ويعزّز التنوّع التنمية الاقتصادية والمجتمعية في المنطقة، إنما يفرض على الدول أيضًا واجبات وهي تدريب المواطنين على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية الجديدة. ونتيجة لذلك، أطلقت عدة شركات سويسرية موجودة في الخليج برامجها المزدوجة للتعليم والتدريب. وانتشرت مبادرات القطاع الخاص كهذه بشكل مكثّف واندمجت في الشبكة الإقليمية. عمومًا، تعمل سويسرا على ضمان وصول قطاعها الخاص إلى الأسواق من دون تمييز. وسويسرا، بصفة كونها عضوًا في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة هي من البلدان القليلة التي أبرمت اتفاق تجارة حرة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتسعى سويسرا إلى تعميم مفهوم السلوك المسؤول في الأعمال. فهي تدعم الشركات السويسرية الناشطة في الميدان على التنظيم الذاتي وعلى إنشاء سلاسل الإمدادات الشفافة بهدف حمايتها من مخاطر الإساءة إلى سمعتها. إلا أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة الخليج لا تعني دائمًا تحسينًا في حالة حقوق الإنسان. لذا يجب على سويسرا أن تسخّر الإصلاحات الاقتصادية المخطّط لها لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان مع التشديد على حقوق المرأة وحقوق العمال المهاجرين.

تُطاول تغيّرات المناخ جميع الدول في المنطقة مما يزيد من شحّ الموارد المائية فيها. وبالتالي تشدّد الدول أكثر فأكثر على **الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية**. وفي إطار التنويع الاقتصادي، تشيّد هذه الدول المزارع على أراضيها وتشتري الأراضي الزراعية في أجزاء أخرى من العالم (ولا سيما في شرق أفريقيا وآسيا). كذلك تخطّط **للاستعاضة عن النفط بمصادر الطاقة المتجدّدة** على المدى الطويل. لذلك تشمل خطط الإصلاح في دول الخليج أهداف الاستدامة وحماية البيئة. وبالنسبة إلى الشركات السويسرية المتخصّصة في التكنولوجيات المستدامة، يشكّل التحوّل الطاقوي في دول الخليج الغنيّة بالنفط فرصًا كبيرة. وفق لجنة المساعدة للتنمية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، تُعدّ دول الخليج من أكبر المانحين **للتعاون الدولي** في العالم (بحسب حصة المساعدة الرسمية للتنمية من إجمالي الناتج المحلي). تدعم سويسرا دول الخليج في جهودها من أجل الاحتراف، خصوصًا في مجال التعاون فيما بين دول الجنوب ومراعاة معايير التنمية الدولية في مجالات التغيّرات المناخية والصحة وإدارة الموارد المائية.

فضلًا عن ذلك، هناك بعض المواضيع الأساسية التي تهمّ سويسرا. في مجال حماية الأشخاص في الأزمات والهجرة، هذه المواضيع هي النزاع في اليمن وحقوق العمّال الأجانب الوافدين من أفريقيا وآسيا إلى بلدان الخليج وكذلك اللاجئين الأفغان في إيران. أما في مجال العلوم والتكنولوجيات الحديثة، فإنّ دول الخليج مثل الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السعودية توظّف الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع، في حين أن إيران تبدي اهتمامًا كبيرًا لتبادل المعارف والعلوم. وفي هذا الصدد، يمكن معرض دبي العالمي المرتقب عقده في ٢٠٢١ وغيره من الفعاليات الدولية أن يشكّل رافعة لإعادة تموضع سويسرا في هذه المجالات.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر الثورة الرقمية

لم تكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منأى عن انتشار التكنولوجيات الحديثة. إذ إن الثورة الرقمية تتيح فرصًا كثيرة أمام الاقتصاد: فهي تدعم توظيف الطاقات الشبابية والابتكار وتأسيس الشركات الناشئة الدينامية. وتستثمر بعض البلدان، ولا سيما إسرائيل وبلدان شبه الجزيرة العربية، في تطوير قطاع الذكاء الاصطناعي. وهكذا أسّست أبو ظبي أخيرًا أول جامعة في العالم للذكاء الاصطناعي حيث تتركّز مناهجها التعليمية على الذكاء الاصطناعي حصرًا.

كذلك تحتوي الرقمنة المتسارعة على مخاطر: هي تسمح بمراقبة الشعب والسيطرة عليه. وفي المجال العسكري، تؤدّي الرقمنة بشكل متزايد إلى سباق للتسلّح من أجل اكتساب القدرات الهجومية السيبرانية، هذا كله في سياق إقليمي يفتقر إلى آليات التعاون الأمني. وأخيرًا، يمكن لما يُسمّى الثورة الصناعية الرابعة أن تؤدّي إلى تغيّر سريع في سوق العمل. صحيح أن الرقمنة تولّد فرص العمل الجديدة مع قيمة مضافة عالية، إلا أنها في الوقت نفسه تجعل بعض الوظائف مبتذلة مما يزيد من حدّة التفاوت الاجتماعي.

إن سويسرا رائدة في مجال التكنولوجيات الحديثة. فالثورة الرقمية في بلدان كثيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفسح في المجال أمام إمكانات تعاون أوثق مع معاهد البحوث أو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ولا سيما في مجال التكنولوجيا المالية أو التكنولوجيا الطبّية. وتصير مسألة إدارة الفضاء الرقمي - أي تعريف "قواعد اللعبة" من أجل استخدام شبكة الإنترنت وتطويرها - أكثر إلحاحًا. وسويسرا أول مَن أطلق المبادرات من أجل وضع نظم القواعد الخاصة بالمجال السيبراني وجنيف فرضت نفسها مركزًا للسياسة الرقمية العالمية.

المجالات المواضيعية

١- السلام والأمن وحقوق الإنسان:

- تطلق سويسرا مبادرات إقليمية في المجال الأمني لغرض دعم الحوار بين بلدان شبه الجزيرة العربية وإيران وتساهم بالتالي في بناء الثقة. كذلك تنشط على الساحة الإقليمية في إطار مساعيها لشغل مقعد في مجلس الأمن الدولي.
- تضطلع سويسرا بدور ناشط في إطار عملية السلام في اليمن برعاية الأمم المتّحدة.
- تنشط سويسرا في الجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وخاصةً في سياق مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار الصواريخ الباليستية التي تترأسها سويسرا لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وأيضًا نظام التحكّم في تكنولوجيا القذائف الذي ستترأسه في العام ٢٠٢٢.

٢- الاقتصاد والمال والعلوم:

- تعمل سويسرا على توفير وصول جميع شركاتها إلى الأسواق من دون تمييز وتساعدها على اقتناص الفرص الاقتصادية. كذلك تدعم تنفيذ اتفاق التجارة الحرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.
- تدعم سويسرا تنوّع الاقتصاد الشامل وتعزّز دمج النساء والشباب في سوق العمل.
- تهتمّ وترسّخ سويسرا التبادل بين المعاهد والجامعات ومراكز البحوث.

٣- التنمية المستدامة:

- تنفّذ سويسرا بالتعاون مع الدول المانحة الخليجية مشروع تعاون فيما بين دول الجنوب. وتدعم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ضمن مبادرات عابرة للحدود مع التركيز على إدارة المياه وحماية المناخ والأمن الغذائي والصحّة.
- تدعم سويسرا النهوض بحقوق المرأة والعمّال الأجانب في المجتمع.
- تؤيّد سويسرا القيادة المسؤولة للأعمال، وبالتالي تعزّز الحوار مع القطاع الخاص من أجل تحسين الشفافية في تجارة الذهب، من جملة أمور.

إلى جانب المواضيع الثلاثة ذات الأولوية هذه، تنشط سويسرا في مجالات الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين والرقمنة.

الأولويات الخاصة بكل بلد

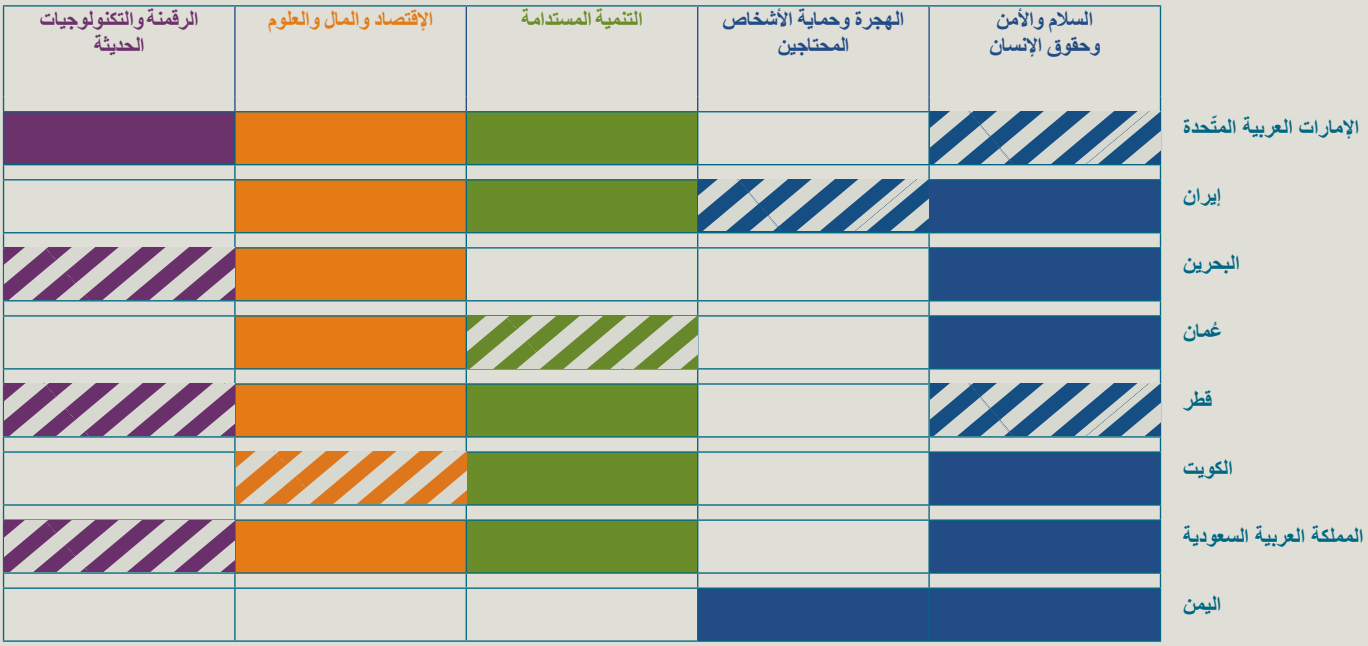

خانات ذات اللون الواحد : موضوع ذو أولوية عالية / خانات ذات اللون المتقطّع : موضوع ذو أولوية / خانات من دون لون : موضوع ذو أولوية متدنية

تتطابق الخانات ذات اللون المتقطّع (موضوع ذو أولوية) مع العناوين الواردة بالخط المائل تحت أولويات سويسرا.

الإمارات العربية المتّحدة

٢٠١٥: ٩,٢٦٣ مليون
٢٠٣٠: ١٠,٦٦١ مليون

إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد: ٤٣٠٠٥ دولار أمريكي
حجم التجارة: ١٨,٧ مليار فرنك سويسري

الجالية السويسرية: ٣٣٩٩
سفارة منذ: ١٩٨٢

أهمّ الاتفاقيات:
اتفاقية التجارة الحرة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، اتفاقية حماية الاستثمار

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد:
– مع تنويع اقتصادها تسعى الإمارات العربية المتّحدة إلى فرض ذاتها كمركز اقتصادي إقليمي يستقطب المزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية.
– تستثمر الإمارات العربية المتحدة في مركز للتقنيات المستقبلية في المنطقة.
– تسعى الإمارات العربية المتّحدة إلى التموضع كلاعب مهم على ساحة التعاون الدولي.

ACE ٣٢,٦ سنة	٨٦,٥٪ (٢٠١٨)	١٩٠/١٦	٣,٢٪	١٦٣/٥٣
١٤١/٩٢	٧,٨٪ (٢٠١٨)	١٤١/١	١٤١/٢٥	١٤١/٣٣

السلام والأمن وحقوق الإنسان | الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين | التنمية المستدامة | الاقتصاد والمال والعلوم | الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

أولويات سويسرا في الإمارات العربية المتّحدة

التنمية المستدامة:
تدعم سويسرا القيادة المسؤولة للأعمال في القطاع الخاص مع إطلاق مبادرة خاصة بتجارة الذهب.

الوصول إلى الأسواق:
تسعى سويسرا إلى تحسين وصول الشركات السويسرية إلى الأسواق، ولا سيما في المجال المالي. تروّج سويسرا لنفسها خصوصًا كمقصد سياحي في السوق السياحية الخليجية المزدهرة.

الابتكار
التكنولوجيات الحديثة:
تستخدم سويسرا الأدوات الموجودة لربط معاهد الابحاث لديها مع معاهد الإمارات العربية المتّحدة. كذلك تدعم الشركات الناشئة والمنشآت التي ترغب في استعمال التنوّع الاقتصادي في الإمارات لإدخال التكنولوجيات الحديثة المطوّرة في سويسرا. وعلى وجه الخصوص، تدعم سويسرا مواصلة مشاريع التعلّم ما بعد الماجيستر لمعهد بوليتكنك لوزان في الإمارات العربية المتّحدة.

السلام والأمن وحقوق الإنسان:
تطلق سويسرا مبادرة إقليمية من أجل تعزيز الحوار فيما بين دول شبه الجزيرة العربية وإيران. وتستعمل سويسرا الفعاليات الدولية (مثل المعرض العالمي ٢٠٢٠ الذي سينعقد في ٢٠٢١) وتعاونها الوثيق مع القطاع الخاص بهدف تعزيز حقوق الإنسان عبر مبادرات في مجال حقوق العمّال الأجانب.

أولويات سويسرا في إيران

السلام والأمن وحقوق الإنسان:

تطلق سويسرا مبادرات إقليمية في مجال الأمن من أجل تعزيز الحوار فيما بين دول شبه الجزيرة العربية وإيران. وهي تطبّق صلاحيات الدولة الحامية مع الدول المعنية وإن أمكن توسّع من نطاقها (الصلاحيات في المملكة العربية السعودية وكندا). وهي تشكّل الأساس لمزيد من تدابير بناء الثقة التي تضطلع بها سويسرا. وتسعى سويسرا على الساحة الدولية إلى منع تطوير برنامج نووي عسكري في إيران. وتُرفق الحوار الثنائي في شأن حقوق الإنسان والعدالة بمشاريع ملائمة ذات صلة.

التنمية المستدامة:

تطوّر سويسرا التعاون الثنائي في مجال إدارة المياه. وتُشرك إيران في مبادرات إقليمية متّصلة بمواضيع مثل إدارة المياه وحماية المناخ والأمن الغذائي والصحّة.

الوصول إلى الأسواق:

تدعم سويسرا شركاتها في سوق تهيمن عليها العقوبات (بما فيها القناة المالية السويسرية مع إيران، أي "*الترتيب التجاري الإنساني السويسري*"). كذلك تدعم دمج إيران في الإطار المعياري للتجارة العالمية، الذي يشمل أيضًا التعاون التقني في مجال الملكية الفكرية.

دبلوماسية العلوم:

بواسطة الأدوات الموجودة وفي إطار "الاستراتيجية الدولية للتعليم والبحوث والابتكار"، تبني سويسرا الشبكات مع معاهد البحوث المهتمّة في سويسرا وفي إيران بهدف تعزيز التعاون الحالي وتوطيده.

الهجرة:

تقود سويسرا الحوار بشأن الهجرة بهدف تقليص الهجرة غير النظامية. وتسعى إلى ابرام اتفاقية بشأن الهجرة مع إيران.

البحرين

أولويات سويسرا في البحرين

حقوق الإنسان:
يتم بانتظام التبادل الثنائي في مجال حقوق الإنسان في إطار مذكرات التفاهم القائمة، وهو يكمّل الالتزام المتعدّد الأطراف.

التكنولوجيا المالية:
تطلق مركز *الأعمال السويسري في دبي* والسفارة السويسرية في أبو ظبي عملية حوار بين السلطات والشركات.

الوصول إلى الأسواق:
تساعد سويسرا الشركات السويسرية التي تودّ اقتناص الفرص في البحرين.

عُمان

أولويات سويسرا في عُمان

السلام والأمن:
تنفّذ سويسرا مذكرة التفاهم مع عُمان الخاصة بالوساطة وبناء السلام من خلال مبادرة من شأنها أن تعزّز الأمن والاستقرار في المنطقة.

الفرص الاقتصادية:
تقوّم سويسرا الإمكانات المتاحة أمام الشركات السويسرية التي تنشط في مجالات اللوجستية والبنى التحتية والسياحة.

التنمية المستدامة:
تعزّز سويسرا على وجه الخصوص المبادرات القائمة في مجال الصحة وتطلق حوارًا بشأن التعليم المهني. وهي تُشرك عُمان في مبادرات متعلّقة بمجالات مثل إدارة المياه والأمن الغذائي والصحة.

قطر

أولويات سويسرا في قطر

التنمية المستدامة:
تسعى سويسرا إلى التعاون مع صندوق *قطر للتنمية* بهدف تكثيف المشاريع الثلاثية الأطراف وتوطيد الشراكات في قضايا المياه العالمية.

الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية:
تدعم سويسرا قطاعها الخاص في الوصول إلى السوق. كذلك تدعم التجارة والاستثمارات المتبادلة.

السلام والأمن وحقوق الإنسان:
تترجم سويسرا التبادل الثنائي الخاص بحقوق الإنسان في حوار يتعلق بالعمال الأجانب وبمسألة "الرياضة وحقوق الإنسان" لمناسبة استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم في العام ٢٠٢٢. وهي أطلقت تبادلًا ثنائيًا بشأن الوساطة والقانون الدولي الإنساني.

التكنولوجيات الحديثة:
تطلق مركز الأعمال السويسري في دبي وسفارة سويسرا في الدوحة عملية تبادل بشأن التكنولوجيات الحديثة مع السلطات والشركات، على سبيل المثال في مجال الأمن السيبراني.

الكويت

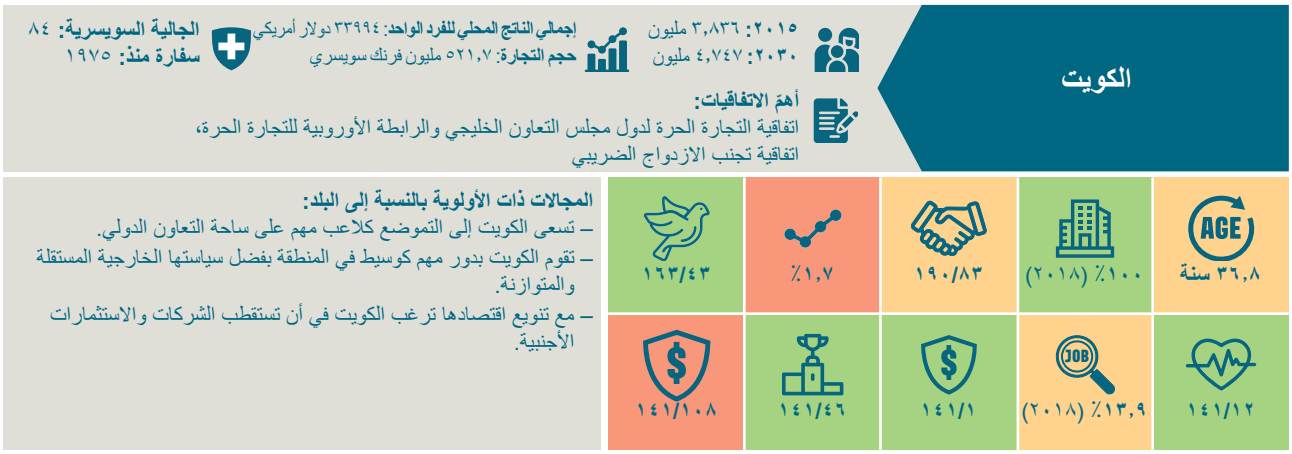

أولويات سويسرا في الكويت

السلام والأمن:
تكثف سويسرا التبادل في مجال سياسة السلام والأمن. وهي تطلق محادثات مع المكتب الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر لدعم القانون الدولي الإنساني في منطقة الخليج.

التنمية المستدامة:
تركّز سويسرا على وجه الخصوص محادثاتها مع الكويت على أفضل الممارسات للدول المانحة في ضمان استعمال أموال التنمية وفق المعايير الدولية.

الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية:
تغتنم سويسرا الفرص من الإصلاحات الاقتصادية الكويتية لإشراك قطاعها الخاص. وتعمل سويسرا على دعم الاستثمارات بشكل متبادل.

المملكة العربية السعودية

أولويات سويسرا في المملكة العربية السعودية

السلام والأمن وحقوق الإنسان:
تطلق سويسرا مبادرة إقليمية في مجال الأمن من أجل تعزيز الحوار فيما بين دول شبه الجزيرة العربية وإيران. وهي تكثّف التبادل الثنائي بشأن القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والقيادة المسؤولة للأعمال في إطار برنامج الإصلاحات السعودي رؤية ٢٠٣٠.

التنمية المستدامة:
تستخدم سويسرا الاستثمارات ووجود المملكة العربية السعودية في أفريقيا وآسيا لإطلاق مشاريع مشتركة تتمحور حول التكنولوجيا المستدامة مع دول ثالثة (التعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف). وهي تدرّب الشركاء في المملكة العربية السعودية العاملين في مجال التعاون الدولي.

دبلوماسية العلوم:
بواسطة الأدوات الموجودة، تبني سويسرا الشبكات مع معاهد البحوث المهتمّة في سويسرا وفي المملكة العربية السعودية من أجل تطوير التبادل القائم.

الوصول إلى الأسواق
الرقمنة:
تدعم سويسرا قطاعها الخاص للوصول إلى الأسواق. وهي تغتنم الفرص المتاحة من خلال التنوّع الذي اعتمدته المملكة العربية السعودية عبر *رؤية ٢٠٣٠* فتُشرك القطاع الخاص السويسري فيه، ولا سيما في مجال التكنولوجيا المالية.

اليمن

اليمن

٢٠١٥: ٢٦,٤٩٨ مليون
٢٠٣٠: ٣٦,٤٠٧ مليون

إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد: ٩٤٤ دولار أمريكي
حجم التجارة: ٢١,١ مليون فرنك سويسري

الجالية السويسرية: ١٦
سفارة منذ: ---

AGE ٢٠,٢ سنة	٣٦,٦ ٪ (٢٠١٦)	١٩٠/١٨٧	٤,١ ٪ -	١٦٣/١٦٠
١٤١/١٢١	٢٣,٧٪ (٢٠١٨)	١٤١/١٣٨	١٤١/١٤٠	

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى البلد:
– يعوّل الشعب على المساعدة الإنسانية والحماية من وقع المعارك نظراً للنزاع المستمر منذ عدة سنوات.
– بهدف وضع حد للنزاع القائم منذ سنوات وإعادة السلام إلى اليمن، هناك حاجة إلى حل سياسي يستطيع كافة اللاعبين اليمنيين تبنّيه.

السلام والأمن وحقوق الإنسان	الهجرة وحماية الأشخاص المحتاجين	التنمية المستدامة	الاقتصاد والمال والعلوم	الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة

أولويات سويسرا في اليمن

حقوق الإنسان:
تبني سويسرا شبكتها من الاتصالات مع الجهات الفاعلة المعنية وتساهم -في إطار سعيها إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن الدولي- مساهمة ناشطة في عملية السلام برعاية الأمم المتّحدة.

حماية المدنيين:
تواصل سويسرا تقديم المساعدات الإنسانية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة والأمن الغذائي. وهي ملتزمة بضمان الامتثال إلى القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

الجهات الفاعلة السويسرية في شبه الجزيرة العربية وإيران

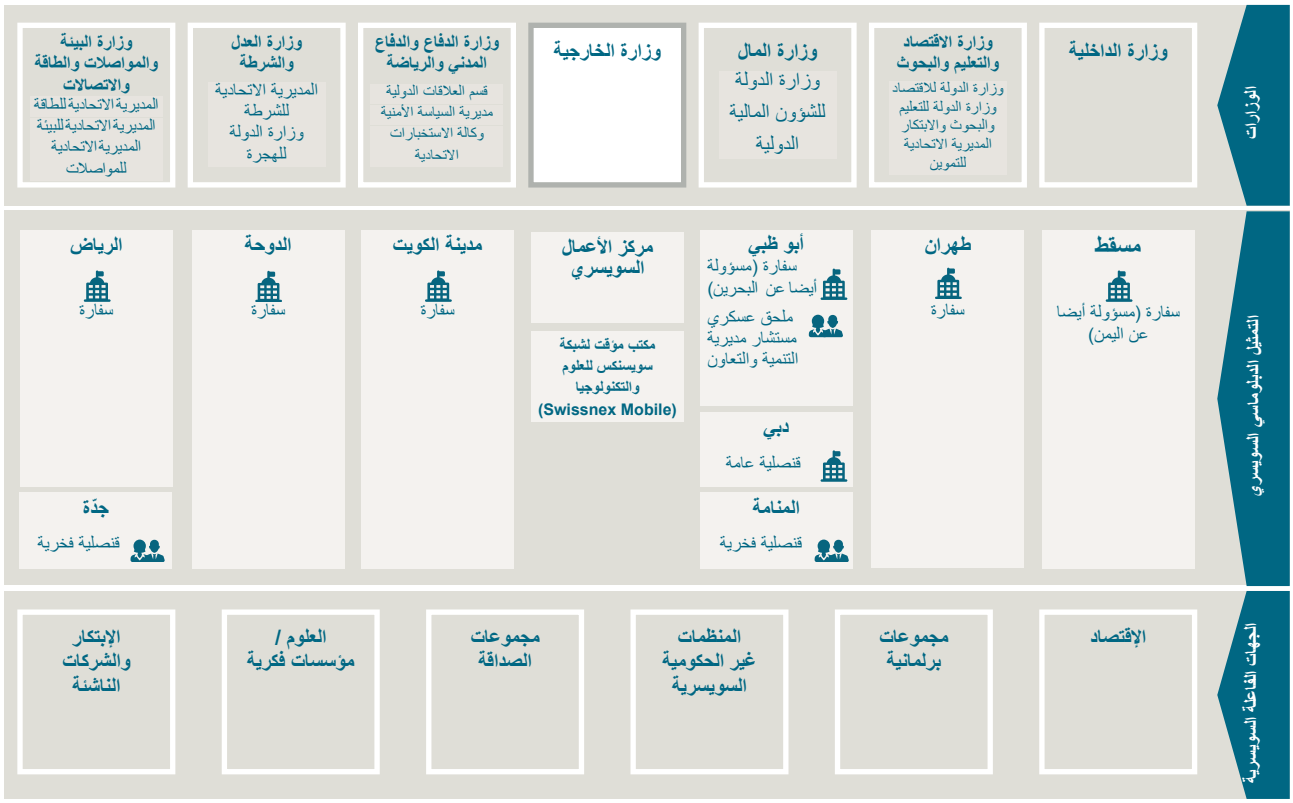

أبرز محاور العمل

١- **نهج تنسيقي**: ينبغي تكثيف التعاون بين وزارة الخارجية ووزارة الدولة للاقتصاد ووزارة الدولة للشؤون المالية الدولية والمؤسسة السويسرية العالمية (Switzerland Global Enterprise) وأيضًا مع مركز الأعمال السويسري الموجود في المنطقة بهدف تحسين الشروط الإطارية للأعمال المتاحة للشركات السويسرية وللسماح لها بالاستفادة القصوى من الفرص المتوافرة.

٢- **سويسرا كمركز للاستثمار والمال والسياحة**: تحسّن سويسرا الترويج لمقدراتها في الدول التي يكون من المحتمل ارتفاع الطلب على هذه المقدرات.

٣- **المبادرات الإقليمية**: تطلق سويسرا مبادرات بين الدول المتنازعة وتعرض مساعيها الحميدة. لهذا الغرض، يُنظر الآن في إمكانية تعيين مبعوث خاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤- **دبلوماسية العلوم**: ضمن الاستراتيجية الدولية في مجال التعليم والبحوث والابتكار، تدعم سويسرا الاتصالات بين المؤسسات العلمية والاقتصادية السويسرية والمنظمات المعنية في المنطقة لغرض تسهيل سبل التعاون. وتشمل فرص التعاون الأحداث الكبيرة والمشاريع الضخمة في المنطقة، إنما أيضًا الاهتمام المتزايد بالطاقة المستدامة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة.

٥- **التعاون الدولي**: يهمّ سويسرا أن تقدّم الدول المانحة ذات القدرات المالية في الخليج مساهمتها في التعاون الدولي وفق معايير معترف بها دوليًا. وبفضل خبرتها وتاريخها كدولة مانحة، فإن سويسرا من الدول التي يُحتذى بها في هذا المجال. لذلك تنظر سويسرا في إمكانية توسيع حافظة مشاريعها لتشمل كل بلدان المنطقة. وهي تشقّ طريقها في التعاون فيما بين دول الجنوب وكذلك في المبادرات الإقليمية الخاصة بمواضيع مثل إدارة المياه وحماية المناخ والأمن الغذائي والصحّة.

٦- **الحوار الثنائي حول حقوق الإنسان**: والتركيز هنا على القانون الجنائي الخاص بالأحداث وأساليب العقاب البديلة وحقوق السجناء والاقتصاد وحقوق المرأة والأحداث الرياضية. وتُنفّذ مشاريع خاصة بهذه المواضيع من خلال الوسائل الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تكمل بعضها البعض.

٥ شركاء في التنفيذ

تتمتع سويسرا بوضع جيّد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل شبكتها من التمثيل الدبلوماسي. إلا أنها ليست ذات وزن ثقيل من حيث الموارد أو نفوذها الجيوسياسي. لذلك من المهمّ أن تحدّد سويسرا مكامن القوة وأن توظّف معارفها وخبراتها بطريقة استراتيجية مستهدفة.

تعمل سويسرا مع عدد من الشركاء من أجل حماية مصالحها والنهوض بقيمها. وفي بيئة معقّدة مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب مراجعة هذه الشراكات بطريقة ومنتظمة. لذلك فإن سويسرا منفتحة حيال الأشكال الجديدة من التعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، مما يسمح لها بتوظيف مكامن القوة المهمة لديها.

الدولة المضيفة

الدولة المضيفة شريك مركزي في التعاون ضمن السياسة الخارجية. وتتحمّل الدولة المضيفة أساسًا مسؤولية الإصلاحات أو التغييرات الاجتماعية. وقد وقّعت سويسرا على مذكرات تفاهم مع أكثرية الدول في المنطقة لتنظيم الأولويات المشتركة في العلاقات الثنائية. وتختلف تلك الأولويات من دولة إلى أخرى، فهي تركّز على المصالح الاقتصادية تارة، وعلى الشراكات في مجال الهجرة أو التعاون الإنمائي طورًا، وتحدّد الحوار السياسي المنتظم. وفي مسائل السياسة الإنمائية، توجّه سويسرا سياستها وفق برامج الإصلاحات الوطنية مثل رؤية مصر ٢٠٣٠ التي وضعتها الحكومة المصرية.

المنظمات الدولية والإقليمية

عند تنفيذ البرامج، تعوّل سويسرا على الخبرات والموارد لدى **المنظمات الدولية** مثل الأمم المتّحدة (المنسّقون المقيمون للأمم المتّحدة أو برنامج الأغذية العالمي أو منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحّة العالمية أو برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي أو الأونروا)، أو البنك الدولي، أو الناتو (الشراكة من أجل السلام) أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفيما يتعلّق بالنزاع في سوريا وليبيا واليمن، تدعم سويسرا جهود المبعوثين الخاصين للأمم المتّحدة من أجل إيجاد حلول سياسية. وإلى جانب الدعم المالي لهذه المنظمات، تضع سويسرا خبراءها في التصرّف. ويهمّ سويسرا أن تتمتّع هذه المنظمات بأهداف واضحة وهامش تحرّك معقول كي تبرهن عن كفاءتها وفعاليتها وإذا لزم الأمر، أن تحسّن أداءها. ويوطّد التعاون عمل سويسرا في مجالَي السلام والأمن من خلال مراكز جنيف الثلاثة، أي مركز جنيف للسياسة الأمنية ومركز جنيف لحكومة قطاع الأمن ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، من خلال الأنماط التدريبية وبناء القدرات والبرامج المشتركة.

لسويسرا شركاء إضافيون وهم **المنظمات الإقليمية** مثل مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وفي حالتَي منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، فإن سفارتَي سويسرا في دولتَي المقرّ معتمدتان أيضًا لدى هاتين المنظمتَين (في المملكة العربية السعودية ومصر). ولسويسرا مقعد مراقب لدى الاتحاد الأفريقي منذ ٢٠٠٦ حيث تعزّز التعاون مع الدول الأعضاء، ولا سيما في قضايا السلام والأمن والهجرة، بخاصة في شمال أفريقيا. وتهتمّ سويسرا أيضًا بالتعاون الجيّد بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة.

البلدان ذات القيم والآراء المتشابهة

تتعاون سويسرا اليوم مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وأيضًا مع بلدان مثل النرويج وكندا في عدة مجالات. ويجب تعزيز إمكانيات هذه المبادرات والأنشطة المشتركة في المستقبل. وعلى سبيل المثال، يشكّل ميثاق الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء مناسبة لتجاوز تحديات الهجرة في المتوسّط على نحو مشترك.

المنظمات الخاصة

لا يكفي التعاون وحده بين الدول لتذليل العقبات وإزالة التحديات المتنوّعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فكلّ من القطاع الخاص والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية يؤدّي دورًا حاسمًا في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام ودعم الابتكار.

القطاع الخاص

إن بيئة مستقرة دولية ووطنية هي ضرورية للشركات الخاصة لتمكينها من تحقيق أهدافها التجارية. ورغم أن هذه الأهداف قد تختلف أحيانا عن أهداف الجهات الحكومية، فهناك أيضا مصالح مشتركة. فالحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والأمن والصحة والتدريب الجيّد للعاملين والبنية التحتية القوية والمياه النظيفة هي في مصلحة جميع الأطراف. وثمة شركات سويسرية كثيرة ناشطة في بلدان شبه الجزيرة العربية اليوم. بفضل إدارة مسؤولة للأعمال، يمكنها أن تساهم في التنمية المستدامة. إذ من خلال استحداث الوظائف والمساهمة في الازدهار المحلي، تحسّن توقعات السكان في هذه البلدان. تتمتّع إيران بقدرات اقتصادية هائلة، غير أنها لم تبدأ بعد باستغلالها بسبب العقوبات الأميركية المفروضة عليها، من ضمن جملة أمور. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تبرز أسواق النمو التي يمكن أن تثير اهتمام سويسرا على المدى المتوسّط- بما فيها إمكاناتها في النفاذ إلى أسواق جنوب القارة الأفريقية.

العلوم

تتصدّر جامعات سويسرا ومدارسها العليا المتخصصة في مجالَي السياحة والإدارة ومعاهدها ومراكز أبحاثها المعروفة على الصعيد العالمي، عندما يتعلّق الأمر بالابتكار والتكنولوجيات الحديثة وأدوات الإدارة والخدمات ذات الجودة العالية. وفي إطار برامج التعاون الثنائي، يتم تعيين أحد المعاهد العالية السويسرية لمدة أربع سنوات كمؤسسة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتحقّق التبادل في الوقت الراهن بين معاهد التعليم العالي في سويسرا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط في بعض الدول المحدّدة وفي مجالات معيّنة حصرًا، من بينها قطاعات الطاقات المتجدّدة والموارد الطبيعية والصحّة والابتكار والسياحة. وبغية رفع التحديات العالمية، يجب إعطاء المبادرات عبر الوطنية وزنًا أكبر. وفي إطار دبلوماسية العلوم واستنادًا إلى استراتيجية سويسرا الدولية في مجال التعليم والبحوث والابتكار، على سويسرا الاهتمام بالمبادرات الحالية وبدعمها من خلال النهج التصاعدي (من القاعدة إلى القمة).

المنظمات غير الحكومية

تتعاون سويسرا في جميع البلدان مع المنظمات غير الحكومية السويسرية والدولية والمحلية. وفي مناطق الحرب، تضطلع هذه المنظمات بتوفير خدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجال توفير الغذاء والصحّة والمسكن، في حين أنها في مناطق أخرى، تعمل على مواضيع مثل دعم الحوار وحقوق الإنسان والأمن والتعليم المهني وإدارة المياه.

يشكّل اختيار المنظمات عاملًا حاسمًا في النجاح. وتراقب سويسرا استخدام الأموال وتحقيق الأهداف عبر آليات داخلية وخارجية للمراقبة. منذ العام ٢٠١٧، أُدخل بند إضافي على عقود التعاون مع المنظمات الشريكة وهو حظر مختلف أشكال التمييز بما فيها العنصري ومعاداة السامية والتحريض على العنف أو الكراهية. ويجيز أي انتهاك لهذا البند لوزارة الخارجية أن تفسخ مثلًا العقد مع الشريك الخارجي وأن تطالب بردّ الأموال المستثمرة في المشروع. ويمثل تقويم الشركاء التي تدعمها سويسرا تحديا مستمرا. وهكذا التزم المجلس الفدرالي في العام ٢٠١٩ تقليص عدد المنظمات غير الحكومية في السياق الفلسطيني الإسرائيلي المموّلة من سويسرا.

ملحق
خارطة شبكة التمثيل الدبلوماسي

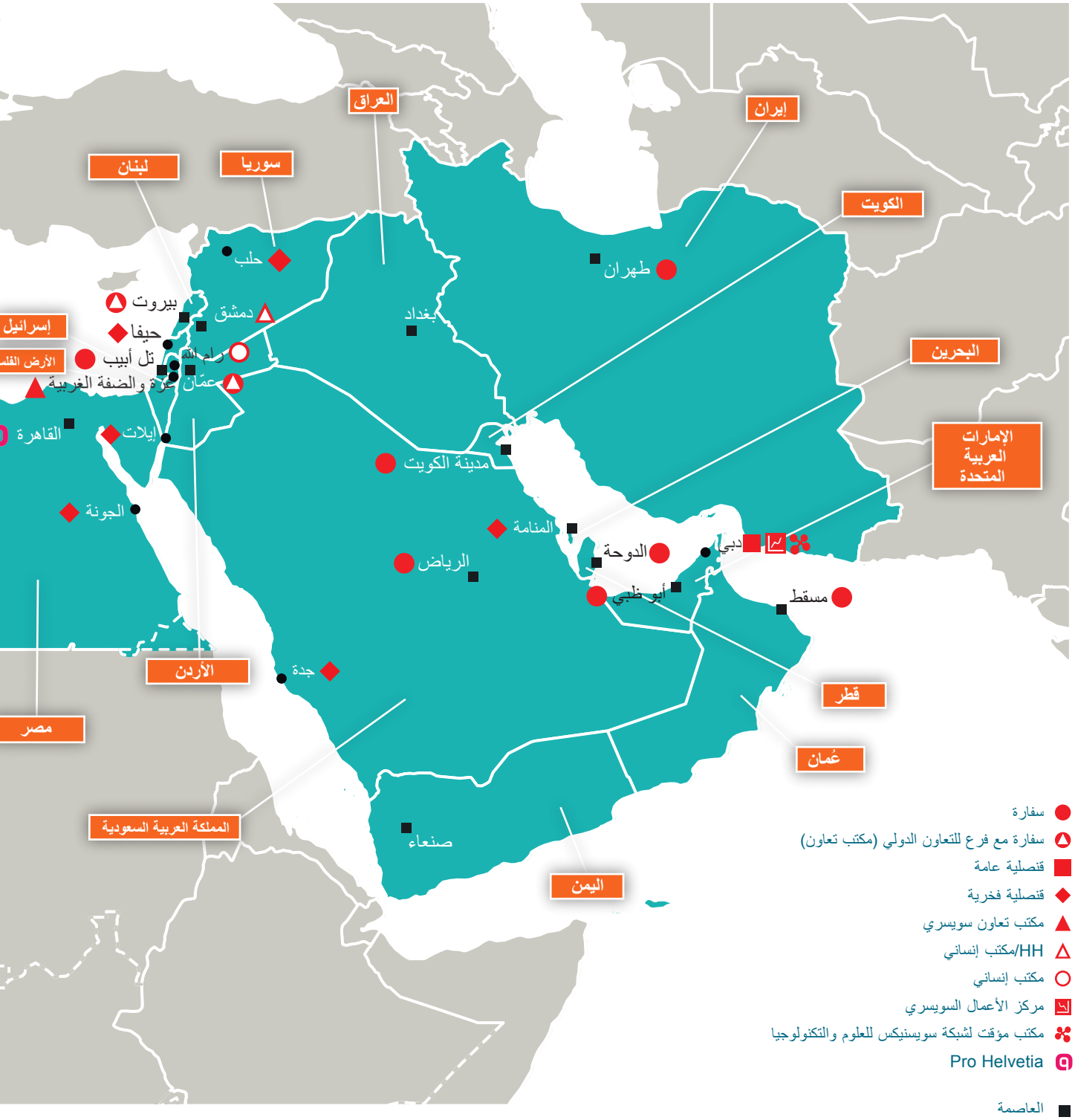

- سفارة
- سفارة مع فرع للتعاون الدولي (مكتب تعاون)
- قنصلية عامة
- قنصلية فخرية
- مكتب تعاون سويسري
- HH/مكتب إنساني
- مكتب إنساني
- مركز الأعمال السويسري
- مكتب مؤقت لشبكة سويسنيكس للعلوم والتكنولوجيا
- Pro Helvetia

- العاصمة
- مدينة

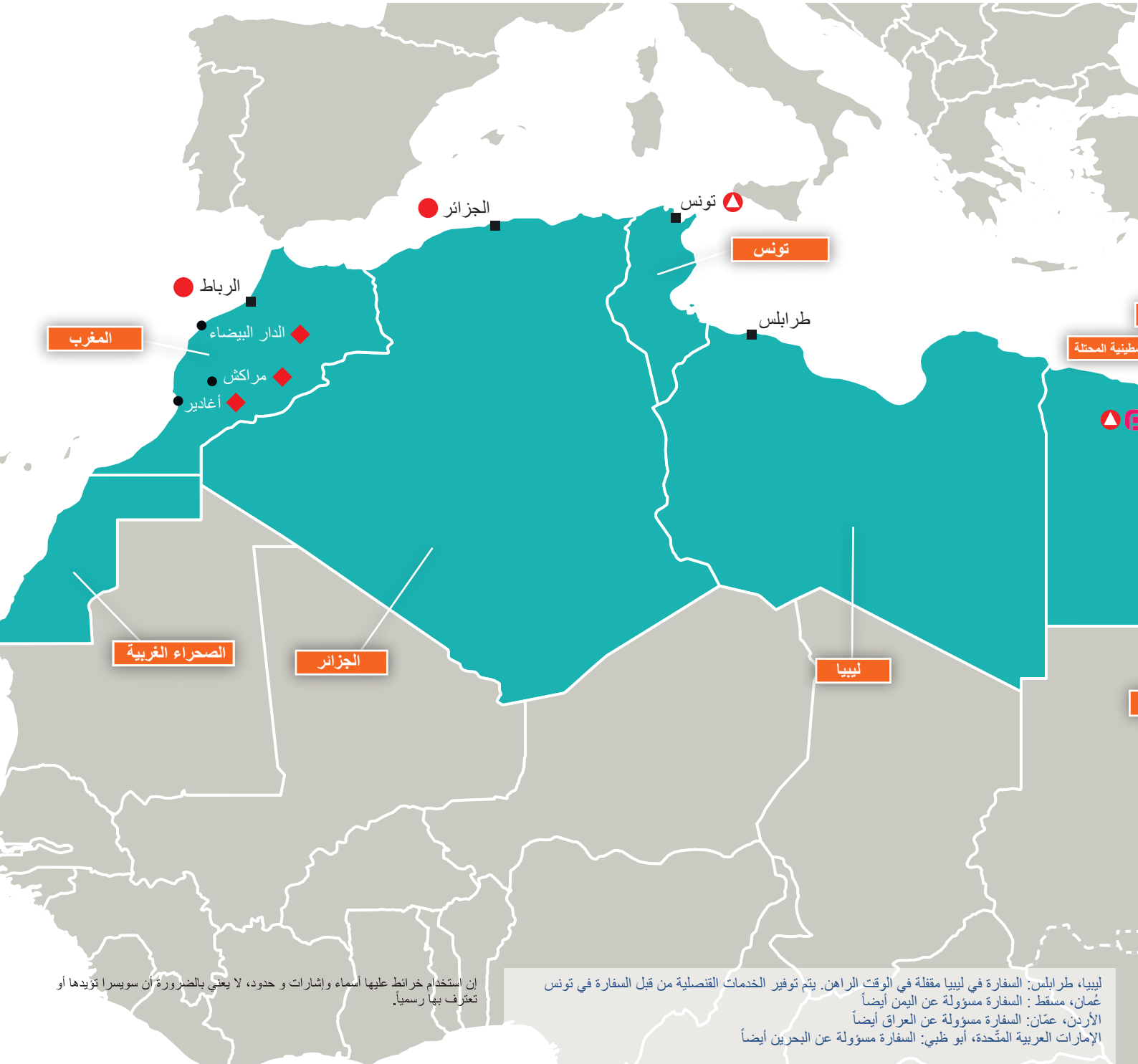

ليبيا، طرابلس: السفارة في ليبيا مقفلة في الوقت الراهن. يتم توفير الخدمات القنصلية من قبل السفارة في تونس
عُمان، مسقط : السفارة مسؤولة عن اليمن أيضاً
الأردن، عمّان: السفارة مسؤولة عن العراق أيضاً
الإمارات العربية المتّحدة، أبو ظبي: السفارة مسؤولة عن البحرين أيضاً

إن استخدام خرائط عليها أسماء وإشارات و حدود، لا يعني بالضرورة أن سويسرا تؤيدها أو تعترف بها رسمياً.

المسرد اللغوي

الاتساق: يُقصد بهذه العبارة التوصّل إلى أقصى حد من الانسجام والتنسيق بين مختلف مجالات السياسة العامة لبلد ما.

اتفاقيات جنيف: تؤلّف اتفاقات جنيف الأربع من العام ١٩٤٩ مع البروتوكولَين الإضافيين من العام ١٩٧٧ وأيضًا البروتوكول الإضافي من العام ٢٠٠٥ نواةَ القانون الدولي الإنساني (أنظر القانون الدولي الإنساني) المنطبق في حالات النزاعات المسلّحة. فهي تحمي الأشخاص الآخرين الذين كفّوا أو لن يشاركوا في القتال، وتنظّم مسار الحرب.

الإرهاب: هو أي عمل إجرامي عنيف يهدف إلى إخافة شعب أو دولة أو منظمة دولية. على الصعيد الدولي تشمل الاتفاقات والقرارات الدولية تدابير متنوّعة تلجأ إليها الدول للوقاية ولمعاقبة مرتكبي أفعال الإرهاب ومقاضاتهم. والمعروف أن هذه التدابير لمكافحة الإرهاب تضمن احترام القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للجوء.

الاستدامة: وفق الدستور الاتحادي، تسعى سويسرا إلى تحقيق تنمية مستدامة. وهي تستند إلى تعريف الاستدامة كما عرّفته لجنة بروندلاند في العام ١٩٨٧، إذ إن التنمية تكون مستدامة عندما "تلبّي احتياجات الحاضر من دون أن تعرّض الأجيال المقبلة لخطر عدم تمكنها من تلبية احتياجاتها في المستقبل". وكُرّس هذا المبدأ في خطة عمل ٢٠٣٠ مع تحديد ١٧ هدفًا لهذا الغرض (أنظر خطة عمل ٢٠٣٠).

التعاون الدولي: تشير هذه العبارة إلى أنشطة المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي وبناء السلام (أنظر بناء السلام) والأمن البشري.

الأمن السيبراني: يشمل جوانب الأمن كافة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وهو يشمل تكنولوجيا المعلومات بكاملها، تلك المرتبطة بشبكة الإنترنت والشبكات المقارنة، وهو يغطي الاتصالات والتطبيقات والعمليات والمعلومات المعالجة على هذا الأساس. ويهدف التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى تطوير مجال سيبراني منفتح حر ومستقر وإلى حمايته.

بلدان الترويكا الأوروبية: يُقصد بهذه التسمية دول ثلاث من الاتحاد الأوروبي وهي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتّحدة، وهي التي شاركت إلى جانب روسيا والصين والولايات المتّحدة في المفاوضات مع إيران في شأن برنامجها للتطوير النووي.

بناء السلام: يشمل بناء السلام المدني كل المساهمات للوقاية من النزاعات العنيفة وللتخفيف من حدّتها ولحلها، ولا سيما من خلال بناء الثقة والوساطة وتعزيز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (أنظر التسهيل والوساطة، القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان). وتشمل أنشطة بناء السلام عند انتهاء النزاعات العنيفة سلسلة متنوّعة من الأنشطة، منها التعامل مع الماضي والمساهمة في دعم العملية الديموقراطية والانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان. يُنشئ ويوطّد بناء السلام الشروط الإطارية الضرورية للتنمية المستدامة. ويحتوي على تدابير مدنية وعسكرية على السواء.

التسهيل والوساطة: يُسمى الطرف الثالث، الذي يقوم بوساطة بين الطرفين المتنازعين، ميسرا أو وسيطًا. يدعم الميسر التواصل بين الطرفين المتنازعين ويسهّله ويوفره، من دون أي تدخل في مضمون المفاوضات. كما هو الحال مع الوساطة، يختار الطرفان المتنازعان بملء إرادتهم الميسر الذي يسمح لهما بأن يلتقيا في مكان مناسب لهما، وأن يناقشا السبل الممكنة لحلّ النزاع، والقيام بالمفاوضات والتوقيع على اتفاق. والوسيط هو الطرف الثالث الذي يدعم بطريقة جوهرية الأطراف المتفاوضة من أجل إيجاد حلول ولكن من دون فرضها. التيسير والوساطة جزءان من المساعي الحميدة السويسرية.

تكافؤ الفرص: يضمن المجتمع المتكافئ الفرص، لجميع أفراده، بخاصة لمن هم في مقتبل عمرهم، الوصولَ إلى فرص العمل من دون عائق وإلى فرص التعلّم والتقدّم نفسها، وكذلك إلى إمكانات تحقيق الذات. لا يجوز التمييز ضد أي فرد من المجتمع، لا على أساس الأصل أو العرق أو النوع الجنسي أو العمر أو اللغة أو المكانة الاجتماعية أو نمط العيش أو الانتماء الديني أو الإيديولوجي أو السياسي أو على أساس إعاقة جسدية أو ذهنية أو نفسية (المادة ٨، الفقرة ٢ من الدستور الاتحادي).

تكنولوجيا الأغذية: يُقصد بهذه العبارة التكنولوجيات الخاصة بالمواد الغذائية وتشمل الحلول التكنولوجية لتصنيع المواد الغذائية ومعالجتها.

التكنولوجيا الطبية: يجمع هذا المصطلح بين عبارتَين، الطب والتكنولوجيا، وهو يصف السعي إلى تطوير المنتوجات التكنولوجية التي يُمكن أن تُستخدم في الوقاية من الأمراض وتشخيصها وعلاجها.

التكنولوجيا المالية: يطاول هذا المفهوم الابتكارات في قطاع الخدمات المالية التي تؤدّي إلى أدوات وخدمات ونماذج أعمال مالية، مثل سلسلة الكتل.

التكنولوجيا من أجل الخير العام: يُقصد بهذا المفهوم استخدام التكنولوجيا الرقمية في إطار التعاون الدولي (أنظر التعاون الدولي). تقدّم التكنولوجيات الرقمية والابتكارات التقنية فرصًا متنوّعة لتحسين ظروف العيش في العالم. وتدعم سويسرا استعمال هذه التكنولوجيات في التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أوسع نطاق وبكلفة أقل وعلى وجه السرعة. وتستطيع التكنولوجيات الحديثة أن تخفّف من حدّة الأزمات والفقر، وأن تتغلّب على التحديات العالمية مثل تغيّرات المناخ أو حتى أن تساهم في تحسين أداء الحكومات. وتتضمّن التكنولوجيات الحديثة مخاطر، لذلك ترفقها سويسرا بتدابير تعليمية لتحسين عملية نقل الابتكار.

جنيف الدولية: جنيف هي قلب النظام المتعدد الأطراف وهي المقر الأوروبي للأمم المتّحدة. تستضيف جنيف ٣٨ منظمة وبرنامج وصندوق دولية، وفيها تمثيل لـ ١٧٧ دولة و٧٥٠ منظمة غير حكومية. وتقدّم جنيف الدولية العمل لخمسة وأربعين ألف شخص وتساهم بنسبة ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي للكانتون (١٪ من

إجمالي الناتج المحلي لسويسرا بكاملها). سنويًا ينعقد في جنيف حوالي ٣٣٠٠ مؤتمر دولي ومواضيعها الرئيسة هي: ١) السلام والأمن ونزع السلاح؛ ٢) المساعدات الإنسانية والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والهجرة؛ ٣) العمل والاقتصاد والتجارة والعلوم والاتصالات؛ ٤) الصحّة؛ ٥) البيئة والتنمية المستدامة.

الحركة "الجهادية": يُقصد بمصطلح الحركة "الجهادية" مفهوم أيديولوجي عنيف متطرف يسيء استعمال المفهوم الديني الذي يستمدّ منه شرعيته. ويقصد بعبارة "المسافرين بدوافع جهادية" الأشخاص الذين يغادرون أوطانهم أو أمكنة إقامتهم لكي يلتحقوا بمجموعة "جهادية" في مناطق نزاع ليحاربوا في صفوفها ويدعموها.

حقوق الإنسان: حقوق الإنسان هي حقوق أصيلة وثابتة يتمتّع بها جميع الأفراد منذ ولادتهم من دون تمييز. هي جوهرية من أجل حماية كرامة الإنسان، وسلامته الجسدية والنفسية وهي أساس مهم لتطوير الذات لدى كل فرد. وإلى هذه الحقوق يستند العيش السلمي بين الشعوب. هذه الحقوق هي الضمان لأي مجتمع مؤسَّس على واجب احترام حقوق كل فرد من أفراده. وهي تنسحب على العلاقات الدولية إنما أيضًا على السياسة الوطنية وفي مكان سكن كل فرد. حقوق الإنسان عالمية مترابطة وغير مجزّأة. كل دولة مُلزمة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها ووضعها قيد التنفيذ.

الحكم الرشيد: هي عملية حكم ديموقراطية وفعّالة وكفوءة لمصلحة المواطنات والمواطنين. وهي تشمل صنع القرار السياسي في إطار عملية شفافة وتشاركية مع توزيع عادل للمسؤوليات، وخدمات عامة فعّالة، ونظامًا قانونيًا سهل النفاذ ومهنيًا ومستقلًا يستند إلى سيادة القانون والحكم السياسي من خلال رأي عام ناقد.

الحياد: تنبثق حقوق سويسرا وواجباتها كدولة محايدة من القانون الدولي (أنظر القانون الدولي). ويكمن جوهر هذه الواجبات في أن سويسرا تمتنع عن تقديم الدعم العسكري إلى أي دولة في حال اندلاع حرب بين دولتَين. وعلى الصعيد الوطني، يشير الدستور الاتحادي إلى أن الحياد هو الأداة الضامنة للاستقلال. وتضمن السياسة المحايدة فعالية حياد سويسرا ومصداقيتها.

جدول أعمال ٢٠٣٠: يشكّل جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر إطارًا مرجعيًا عالميًا للأبعاد المترابطة الثلاثة أي الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وتقرّ سويسرا بأن هذه الخطة هي إطار توجيهي مهم. مع أنها ليست إطارًا قانونيًا ملزمًا، إلا أنها وسيلة لتحديد الأهداف السياسية وتكوين الرأي إن في السياسة الداخلية وإن في السياسة الخارجية.

دبلوماسية العلوم: يشمل هذا المفهوم، من جملة أمور، تسخير التعاون العلمي بين الدول لحلّ المشاكل المشتركة ولبناء الشراكات الدولية. وبصفة كونها تقع على نقطة التقاء العلوم والتكنولوجيا والسياسة الخارجية، فهي منظور علمي للمشاكل والأهداف المشتركة من أجل دعم بناء الثقة وتحفيز المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف.

دولة مضيفة: يُقصد بهذا المفهوم البلد الذي يكون المقرّ لتمثيل أجنبي (سفارة أو بعثة أو قنصلية) أو لمنظمة دولية. وتستضيف سويسرا ولا سيما جنيف (أنظر جنيف الدولية) عددًا كبيرا من المنظمات الدولية.

الرقمنة: تشمل الرقمنة التكامل بين البيانات الإلكترونية واستخداماتها في المجتمع والدولة والاقتصاد. وتطاول الرقمنة مروحة واسعة من التطبيقات الرقمية مثل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والروبوطية والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء... وغيرها.

السلام الأزرق: تتناول مبادرة السلام الأزرق التعاون العابر للحدود وللقطاعات وللأجيال في مجال المياه من أجل بناء السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ويمكن لهذا التعاون أن يتجسّد على شكل مؤسسات مشتركة وأطر قانونية تجمع بين البلدان في التزام لحل النزاعات سلميًا ولاستعمال المياه على أساس تعاون اقتصادي ودبلوماسي واسع النطاق. يحوّل السلام الأزرق المنافسة على موارد المياه العذبة المحدودة إلى تعاون، من شأنه أن يدعم مجتمعات أكثر سلامًا واتساقًا واستدامة.

سيادة القانون: يُقصد بسيادة القانون حكم القانون وليس القوة. على الصعيد الوطني، الهدف الأساسي من حكم القانون هو ضمان أسبقية القانون على مختلف مستويات الدولة وحماية حرية المواطنات والمواطنين. أما على صعيد السياسة الخارجية، فسيادة القانون أساسية بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليَين، والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية وحماية الحقوق والحريات. هي ذات أولوية عبر توطيد القانون الدولي لضمان الاستقرار السياسي واستمرار العلاقات الدولية.

السياسة الخارجية: تحدّد السياسة الخارجية علاقات دولة مع دولة أخرى ومع منظمة دولية، وهي تحمي مصالح هذه الدولة في الخارج. وتشمل مجالات كثيرة من السياسة العامة مثل التجارة والبيئة والأمن والتنمية والثقافة. في سويسرا يكون المجلس الفدرالي للاتحاد برمته هو المسؤول عن السياسة الخارجية للبلاد. ووزارة الخارجية مكلّفة بتنسيق السياسة الخارجية وضمان اتساقها مع الوزارات الأخرى (أنظر الاتساق).

شبكة سويسنكس Swissnex: إن شبكة سويسنكس هي شبكة خارجية في مجال التعليم والبحوث والابتكار. هي مبادرة من وزارة الدولة للتعليم والبحوث والابتكار وتشكّل جزءًا من الشبكة الخارجية للدولة الاتحادية وتخضع لإدارة وزارة الخارجية. تدعم الشبكة الشركاء في التشبيك الدولي وفي التزامهم تبادلًا عالميًا للمعارف والأفكار والمواهب. تقع مراكز الشبكة الخمسة وفروعها في أكبر مراكز الابتكار في العالم. وتتمثّل الشبكة في أبرز الفعاليات الدولية مثل المعارض العالمية (مثل معرض دبي)، واليوم وفي صورة موقتة من خلال حضور ما يُعرف باسم سويسنكس المتنقلة Swissnex Mobile.

العمل المتعدد الأطراف: يُقصد بالعمل المتعدد الأطراف مناقشة مواضيع المصلحة العامة بين أكثر من دولتَين والتفاوض في شأنها. وتوفّر منظمات مثل الأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا المنبر الملائم لهذه المحادثات. يسمح العمل المتعدد الأطراف لسويسرا بأن تحقّق التأثير المرجو من خلال التحالفات وأن تضاعف من إمكاناتها في التأثير.

قانون الحظر: تفرض سويسرا عقوبات على عدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بموجب قانون الحظر (القانون الاتحادي رقم ٩٤٦,٢٣١). ويصبّ التمسّك بالعقوبات الذي يستند إلى الدعم الدولي الواسع في مصلحة سياسة سويسرا الخارجية، وهي موجّهة نحو الامتثال إلى القانون الدولي والقيم الإنسانية. سويسرا ملزمة بموجب القانون الدولي، بدعم العقوبات التي يقرّرها مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع من ميثاق

الأمم المتحدة. وإذا فرض الاتحاد الأوروبي العقوبات، يقرّر المجلس الفدرالي في كل قضية على حدة، هل يتّخذ التدابير بكاملها أو جزئيًا كما اعتمدها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، يستند المجلس الفدرالي إلى معايير شتى مرتبطة بالسياسة الخارجية وسياسة الاقتصاد الخارجي والقانون.

القانون الدولي الإنساني: ينظّم القانون الدولي الإنساني سير الحرب ويحمي المدنيين والأشخاص الذين كفّوا عن المشاركة في الحرب. وهو يطبّق على كل النزاعات المسلّحة الدولية وغير الدولية، بغض النظر عن مشروعية استخدام العنف أو سببه.

القانون الدولي: هو حصيلة التعاون بين الدول وينظّم العلاقات فيما بينها. ويرسي قواعد السلام والاستقرار ويهدف إلى حماية الأفراد ورفاهيتهم. يشمل القانون الدولي مجالات متنوّعة كثيرة مثل حظر اللجوء إلى العنف واحترام حقوق الإنسان وحماية الأفراد في الحروب والأزمات (أنظر أيضًا القانون الدولي الإنساني) والوقاية من جرائم الحرب ومقاضاتها، ومن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة والجرائم عبر الوطنية والإرهاب. كذلك ينظّم مجالات مثل البيئة والتجارة والتنمية والاتصالات والنقل. ونظرًا إلى سيادة الدول، ينطبق القانون الدولي حصرًا على الواجبات التي تكون الدولة قد عبّرت صراحة عن التزامها بها. باستثناء القانون الدولي الإلزامي الذي يشمل أحكامًا أساسية ما من دولة يمكن أن تنتهكها مثل حظر جرائم الإبادة.

قانون العتاد الحربي: يجعل قانون المواد الحربية تصدير وعبور المواد الحربية ونقل رخص الإنتاج خاضعة للترخيص. تُقدّم الطلبات إلى أمانة الدولة للاقتصاد التي بدورها تُصدر رخص التصدير وفق مرسوم المواد الحربية. وفق المادة ٥ من المرسوم، تراجع وزارة الخارجية الطلبات وتسهر على أن تحترم سويسرا واجباتها وتطبّق المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية مع احترام القانون الدولي. وتُراعى المعايير التالية: الحفاظ على السلام والأمن الدولي، الاستقرار الإقليمي، احترام حقوق الإنسان، المبادئ والأهداف الخاصة بالتعاون الإنمائي السويسري وموقف الدول الأخرى.

القطاع الخاص: يُقصد بالقطاع الخاص الشركات الناشطة في القطاع الاقتصادي، مؤلفة وممولّة وبإدارة أفراد أو مؤسسة خاصة، مثل الشركات أو مجموعات المساهمين أو المستثمرين. وهي على عكس القطاع العام الذي تموّله وتتحكّم به الدولة بالكامل.

الدولة الحامية: يُقصد بالدولة الحامية وظيفة تُمارس عند انقطاع العلاقات الدبلوماسية و/أو القنصلية بين دولتَين. وإذا وافق جميع الأطراف المعنية، تضطلع الدولة الحامية بالواجبات التي كلّفتها بها الأطراف المعنية، وتوفر الحماية لرعايا هذه الدولة في الميدان و/أو تمثّل مصالح الدولة التي كلّفتها في الدولة المضيفة. تسمح هذه الخدمات للدول المعنية بالحفاظ على حدّ أدنى من العلاقات. في نهاية العام ٢٠١٩، كانت سويسرا تضطلع بسبع مهام كدولة حامية فهي تمثّل إيران في مصر وللولايات المتّحدة الأميركية في إيران وجورجيا في روسيا وروسيا في جورجيا، كذلك تمثّل إيران في المملكة العربية السعودية وهذه الأخيرة في إيران، وأخيرًا تمثّل إيران في كندا.

اللاجئون: يُعرّف اللاجئ بأنه شخص يترك وطنه بسبب تخوّف مبرّر من التعرّض للاضطهاد على أساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو بسبب اقتناعات سياسية. وينظّم اتفاق العام ١٩٥١ لوضع اللاجئ، الذي استُكمل ببروتوكول العام ١٩٦٧، وضع اللاجئ القانوني. والمهمّ على وجه الخصوص هو القاعدة الأساسية لعدم الطرد. فهو يمنع أي دولة مستقبلة من إعادة اللاجئ إلى البلد الذي يتعرّض فيه للتهديد على حياته وجسده. في المقابل، يُقصد بالنازحين داخليًا الأشخاص الذين ينزحون داخل بلادهم بسبب كارثة أو نزاع، من دون تجاوز الحدود الوطنية.

مبادرة الحزام والطريق: يكمن الجانب الأساسي من مبادرة الحزام والطريق في إنشاء بنى تحتية (النقل والطاقة والاتصالات) في دول ثالثة يكون معظمها ممولًا ومبنيًا من الصين. وللمرة الأولى تقدّم الصين مع هذه المبادرة نموذج تنمية خاصًا بها، موجّهًا نحو العالم تنوي من خلاله أن تعزز وجودها الجيوسياسي في الساحة الدولية. وتقضي سياسة المجلس الفدرالي السويسري بانتهاز هذه الفرصة المتمثّلة بالمبادرة وتسخيرها للمصلحة السويسرية والاقتصاد السويسري وفي الوقت نفسه، من أجل تعزيز القيم والقواعد العالمية كي تُنفّذ هذه المبادرة بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة وتصبّ في مصلحة البلدان المستهدفة.

المبادئ الإنسانية: الإنسانية وعدم الانحياز والحياد هي القيم الأساسية وأسس العمل الإنساني. وهي مكرّسة في المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر الدولي وكذلك من خلال الجمعية العامة للأمم المتّحدة.

المجتمع المدني: يشمل المجتمع المدني شريحة من المجتمع تكون منظّمة ومستقلة نسبيًا عن الدولة وعن القطاع الخاص. وهو مؤلف من جماعات تتمتّع بمصالح وأهداف وقيم مشتركة. يضمّ المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات التي لا تستهدف الربح ومجموعات المواطنين والمنظمات الدينية والأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية ومجموعات أصحاب المصلحة.

مجموعة العشرين: هي عبارة عن تجمّع غير رسمي يمثّل أبرز البلدان الصناعية والناشئة، تتألّف من تسعة عشر بلدًا (الأرجنتين وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا وروسيا والصين وفرنسا وكندا وكوريا الجنوبية والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتّحدة والهند والولايات المتّحدة واليابان) مع الاتحاد الأوروبي. وتعالج المجموعة التعاون المالي والاقتصادي، ويمكنها أن تضع المعايير الدولية.

المساعي الحميدة: مفهوم جامع لجهود طرف ثالث يسعى إلى إيجاد حلّ سلمي لنزاع بين دولتَين أو أكثر. تشمل المساعي الحميدة ثلاثة مجالات هي: صلاحيات الدولة الحامية (أنظر الدولة الحامية)، سويسرا كدولة مضيفة لمفاوضات السلام، وسويسرا كوسيط وميسر وداعم لعملية الوساطة والمفاوضات (أنظر التيسير والوساطة). تراوح المساعي الحميدة بين الدعم التقني والتنظيمي (مثلًا توفير مكان الاجتماع) مرورًا بخدمات الوساطة ووصولًا إلى عمليات السلام الدولية.

المصالح والقيم: تكمن الرسالة الجوهرية لسياسة سويسرا الخارجية في تعزيز المصالح والقيم السويسرية. فهي وجهان لعملة واحدة وتستند إلى الدستور الاتحادي السويسري.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية: تعدّ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمةً مستقلةً، مقرّها في لاهاي، مسؤولة عن رصد تنفيذ اتفاق الأسلحة الكيميائية منذ العام ١٩٩٧ أي عام بدء نفاذ الاتفاق. تدعم وتساعد المنظمة الدول التي صدّقت على الاتفاق والتزمت نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة والتعاون في تنفيذ

الاتفاق. حتى اليوم، صدّقت ١٩٣ دولة على هذا الاتفاق.

منظمة غير حكومية: هي عبارة عن أي تجمّع عام لا يستهدف الربح على أي صعيد كان، محلي أو وطني أو دولي، من أجل تحقيق أهداف وأفكار مشتركة من دون مشاركة مهمّة للدولة أو لأي جهة رسمية تمثّلها. تشكّل المنظمات غير الحكومية جزءًا من المجتمع المدني (أنظر المجتمع المدني).

المؤسسة السويسرية العالمية (Switzerland Global Enterprise): تدعم المؤسسة السويسرية العالمية، بطلب من الدولة الاتحادية السويسرية، شركات سويسرا وليختنشتاين في تطوير نشاطاتها الخارجية. وهي تنسّق لهذا الغرض مع شبكة كاملة من الشركاء الاختصاصيين في الداخل والخارج. تشمل الخدمات الأساسية تقديم المشورة للشركات عند إطلاقها لأنشطة التصدير أو توسيعها، تزويدها المعلومات المفيدة وطريقة تسويق سويسرا في الخارج.

الهجرة غير النظامية: هي حركة الهجرة مع خرق القوانين والقواعد المنظّمة أو الاتفاقات الدولية الخاصة بتنظيم الدخول إلى بلد المقصد أو مغادرته أو عبوره وكذلك تنظيم مغادرة بلد المصدر.

الهيكلية المشتركة بين الوزارات من أجل التعاون الدولي في مجال الهجرة: في مجال الهجرة، تعمل الهيكلية المشتركة بين الوزارات على تعزيز التعاون بين مختلف الجهات ضمن الإدارة الاتحادية وعلى ضمان الاتساق في سياسة سويسرا الخارجية في مجال الهجرة. ويهدف هذا التنسيق إلى ربط استراتيجي مُحكم بين التعاون الدولي وسياسة الهجرة بغية تقليص أسباب الهجرة غير النظامية والقسرية. ويوفّر أيضًا صندوق التعاون الدولي مرونة في التمويل.

الشرح - حقائق عن البلدان

الطباعة

الناشر:
وزارة الخارجية السويسرية
٣٠٠٣ برن
www.eda.admin.ch

تاريخ نشر النسخ الأصلية باللغات الوطنية:
١٤-١٠-٢٠٢٠

التأليف:
فريق الفنون البصرية السمعية، الإعلام، وزارة الخارجية، برن

صورة الغلاف:
© جامعة سويسرا الإيطالية، قمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط ٢٠١٩
بيتر كيللر

الخرائط:
إن استخدام خرائط عليها أسماء وإشارات و حدود، لا يعني بالضرورة أن سويسرا تؤيدها أو تعترف بها رسمياً.

للطلب:
publikationen@eda.admin.ch

يصدر هذا المنشور أيضا باللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية والإنكليزية، ويمكن تحميله من الموقع التالي: www.eda.admin.ch/publikationen.

برن، ٢٠٢٠ / © وزارة الخارجية السويسرية